سام
للحقوق والحريات

يمنيون في سجون السعودية

تقرير يرصد اعتقال يمنيين وإخفاءهم وتعذيبهم بشكل مباشر داخل المملكة أو في اليمن بإشراف سعودي

إبريل 2021

سام
للحقوق والحريات

www.samrl.org

منظمة سام للحقوق والحريات

يمنيون في سجون السعودية

تقرير يرصد اعتقال يمنيين وإخفاءهم وتعذيبهم بشكل مباشر داخل المملكة أو في اليمن بإشراف سعودي

سام
للحقوق والحريات

تتميز العلاقة بين اليمن والمملكة العربية السعودية، بالعُمق الذي يصعب من خلاله اختزاله بالتجاور بين البلدين، إذ يحد اليمن من الشمال المملكة العربية السعودية، وتعتبر العلاقة تاريخية لها بعد حضاري ومصالح متداخله فرضتها الطبيعة الجغرافية لجنوب الجزيرة العربية، علاوة على الخصائص الديموغرافية بين الشعوب العربية بشكل عام. وعلى فترات متقطعة، كانت العلاقات تشهد توترًا بين السلطات الحاكمة، إلا أن ذلك لا يعكس تأثيرات كبيرة على العلاقة بين الشعبين، وحتى في أعلى درجات المواجهة، سرعان ما تفضى إلى اتفاقيات.

مقدمة

تعد المملكة العربية السعودية الدولة التي تحوي أكبر عدد من المغتربين اليمنيين، والذين بلغ تعدداهم نحو اثنين مليون، بحكم ازدهارها، وقربها من اليمن، ما جعلها الوجهة الأنسب لليمنيين منذ القدم. كما كانت حدود البلدين «السعودية واليمن»، محل شد وجذب بين السلطات المتعاقبة، وعند بروز أي مشكلة تطفو الحدود على السطح وتعقد اتفاقيات أو مواجهات، يكون الخاسر الأكبر فيها اليمن واليمنيين.

في عام 1934، عقد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، ملك المملكة المتوكلية اليمنية، والإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ملك السعودية، ما عرف بمعاهدة الطائف، وفي المادة الرابعة من المعاهدة جرى الاتفاق على خط الحدود. وفي 12 يونيو (حزيران) 2000 وقع علي عبدالله صالح، مع المملكة العربية السعودية اتفاقية ترسيم الحدود، ليبدو الشكل الجغرافي مخالفا لمعطيات التاريخ.

التغيرات الجيوسياسية، والصراع المحتدم في الشرق الأوسط، جعلت بعض القوى الدولية تسارع لتحقيق أطماعها في اليمن، لما يمثله موقعها الجغرافي من أهمية، فهي إحدى أهم الدول المطلة على مضيق باب المندب، كما أنها تملك أكبر الشطآن في المنطقة، إذ يحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب البحر العربي، وتملك واحدة من أجمل جرز العالم: جزيرة سقطرى.

تعد المملكة العربية السعودية، أحد أهم المؤثرين الرئيسيين في اليمن في العصر الحديث، فبعد سيطرة مليشيا الحوثي على المحافظات اليمنية منذ أواخر 2014، استعانت الشرعية المعترف بها دوليا والمتمثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي، بالمملكة العربية السعودية لإنقاذها، على إثر ذلك شكلت السعودية ما سُمي بالتحالف العربي لدعم الشرعية، وأبرز الدول المشاركة فيه: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وأثناء ذلك وقبله أيضاً، كان الحوثيون مركزين على المواجهة مع الجانب السعودي، وفي حروب صعدة الست كانت المواجهات بينهم أيضاً، غير أنه وبعد اقتحام صنعاء في سبتمبر 2014، زادت حاجة اليمنيين إلى مساعدة عاجلة تنقذهم من بطش الحوثي، فكانت السعودية الدولة الأقرب لعمل ذلك، ومن هنا قامت السعودية بإنشاء ألوية يمنية بإشراف سعودي جندت فيها الكثير من اليمنيين في الحدود، ورغم ذلك، لم يسلم المجندون اليمنيون من الاعتقال السعودي.

هذا وتبدو الإمارات، الدولة الأكثر بروزا في السياسة اليمنية، فقد استغلت تشكيل التحالف العربي، ودخلت بقوة إلى البلد الذي يشهد صراعات داخلية، وبدأت بالانتشار على السواحل اليمنية، معظمها لم يتواجد فيها الحوثيون، كما دعمت بشكل كبير مكونات خارجة عن الشرعية، مثل دعمها لما يسمى بالمجلس الانتقالي في الجنوب، وجماعات سلفية أخرى، وقفزت إلى الجزيرة الهادئة «سقطرى» التي لم تعرف الحرب من قبل ولم يعرفها الحوثيون أيضاً، تواجَد الإماراتيون والسعوديون وإن كانت السيطرة شبه السيادية للجانب الإماراتي، ولم تكتف بذلك بل قفزت إلى منشأة بلحاف النفطية في شبوة، وأوقفت تصدير الغاز منها، كما تواجدت السعودية في محافظة المهرة.

كان للعامل الجغرافي بين البلدين التأثير الأكبر للسياسة السعودية على اليمن والتي تمثلت في:

1. ـ تصاعد موجات الهجرة والغربة باتجاه المملكة.
2. ـ الحرب، وحاجة السياسيين لمكان ينطلقون منه.
3. ـ الحدود، والحاجة لحمايتها.
4. ـ مطمع الاستفادة من الجغرافية اليمنية بشتى السبل.

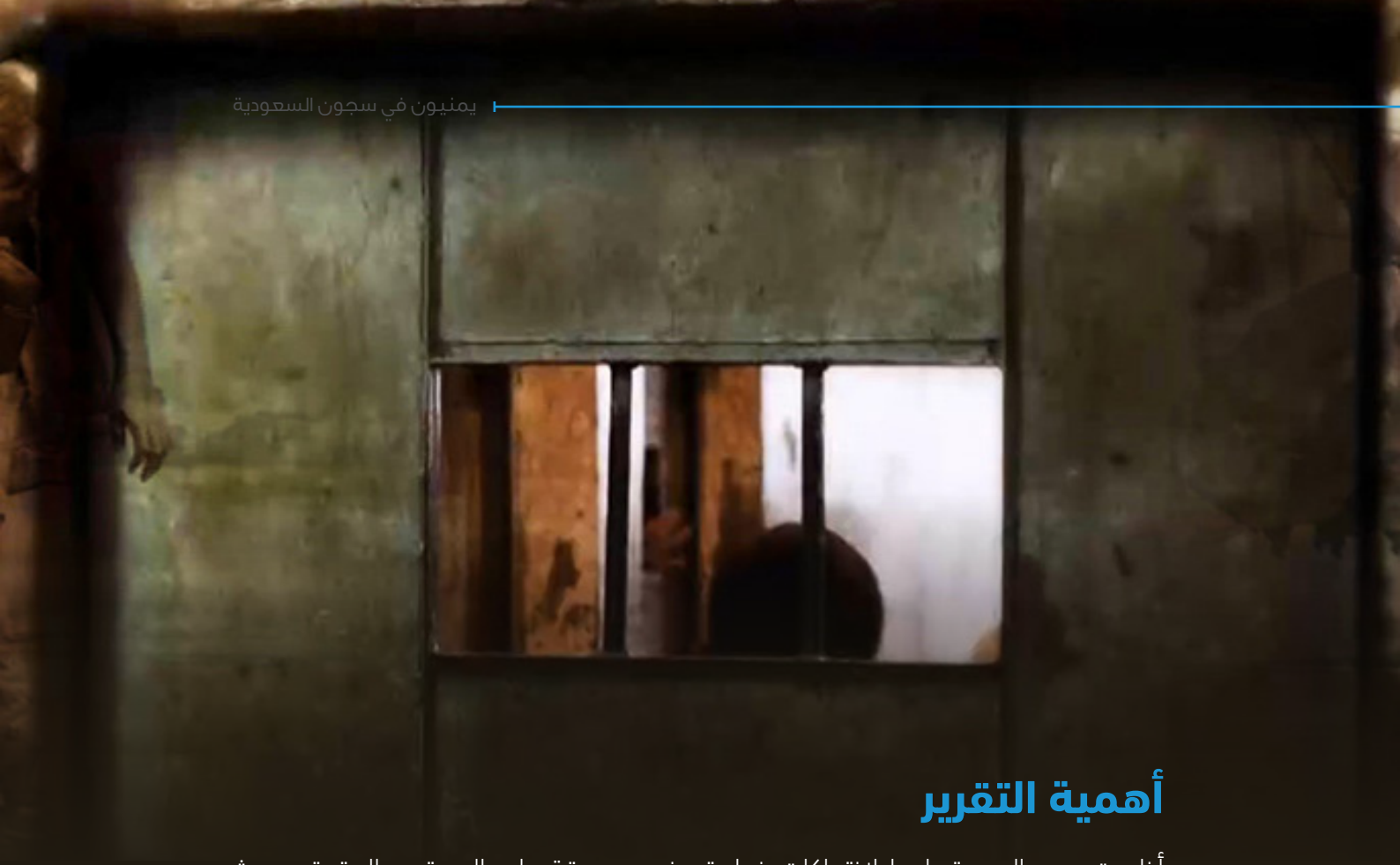

أهمية التقرير

أظهرت حرب اليمن تصاعدا لانتهاكات خطيرة وغير مسبوقة على المستوى الحقوقي حيث تصاعدت جرائم الاختفاء القسري وإنشاء المعتقلات السرية التي يمارس فيها أطراف الصراع انتهاكاتهم إلى هذا اليوم.

عمدت «سام» إلى تسليط الضوء على تلك الانتهاكات حيث كانت في مقدمة المنظمات التي تحدثت عن السجون السرية من خلال بيان نشرته في 24 مايو «ايار» 2017 والذي سلَّطت فيه الضوء على السجون غير القانونية والسرية التي تشرف عليها دولة الإمارات العربية المتحدة والقوات المدعومة منها في محافظتي عدن وحضرموت.

وبتاريخ 7 سبتمبر «ايلول» 2017 أصدرت سام بياناً مطولاً كشف عن 180 معتقلا سريا وغير قانوني تشرف على أغلبها جماعة الحوثي وقوات مدعومة إماراتياً وقوات تابعة للقوات الحكومية المعترف بها دولياً. وتوزعت السجون والمعتقلات السرية التي كشفتها المنظمة على المحافظات التالية: صنعاء، تعز، إب، الحديدة، صعدة، حجة، ذمار، البيضاء، عمران، ومأرب.

وفي تاريخ 16 نوفمبر «تشرين الثاني» 2018 أصدرت سام تقريراً عن سجن «الطين» في محافظة حضرموت الذي تشرف عليه المملكة العربية السعودية ويتعرض فيه المعتقلون للإخفاء القسري والتعذيب الشديد.

وتلقت المنظمة بعد ذلك العديد من البلاغات عن اعتقال يمنيين في سجون المملكة العربية السعودية، أو تشرف عليها, سواءً كانت هذه المعتقلات داخل اليمن أو في أراضي المملكة, وتخفي هذه السجون العديد من المعتقلين ويتعرض بعضهم للتعذيب القاسي، ومات معتقلون من إثر ما يلاقونه من التعذيب كما في حالة الجندي المعتقل إبراهيم محمد الشمساني.

منهجية التقرير

من خلال هذا التقرير، تسلط منظمة سام، الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون اليمنيون، سواء في المعتقلات داخل المملكة العربية السعودية، أو في المعتقلات التي تقع في الداخل اليمني وتشرف عليها السعودية.

يتتبع التقرير، أبرز المعتقلات، ويتوصل إلى أسماء بعض من يقومون بالانتهاكات، كما يتوصل إلى وجود تعاون بين ضباط يمنيين مع جهات عسكرية سعودية، وهؤلاء الضباط في الأصل قيادات عسكرية تتبع الشرعية اليمنية المعترف بها دولياً، غير أنهم يعملون تحت إشراف سعودي مباشر، وقد أدى هذا التعاون إلى تسليم مواطنين يمنيين للجهات السعودية، فتعرضوا لانتهاكات قاسية، وصل بعضها للموت.

يعمل مع «سام» فريق من الباحثين الحقوقيين والمتعاونين، يعملون في ظروف أمنية متردية، وأوضاع معقدة، استمعت المنظمة إلى الكثير من الضحايا ، ووثقت الكثير من الجرائم، واستطاعت الوصول الى الكثير من المعلومات االمتفرقة في امكان متعددة, حتى وصلت إلى بناء هذا التقرير الذي يمكن أن يقدم صورة لما يعانيه اليمنيون في السجون التي تديرها أو تشرف عليها المملكة العربية السعودية.

اشتغلت «سام» بمنهجية تتوافق مع المعايير الدولية لعمل المنظمات الحقوقية وفرق التحقيق الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، والتزمت بتلك المعايير والمبادئ في حدودها القصوى للوصول إلى خلاصات عن الصراع بشكل عام وانتهاكات حقوق الإنسان بشكل خاص.

استمعت المنظمة لأكثر من 100 شهادة سواء عبر التلفون أو الواتس اب, أو المقابلات الشخصية مع الضحايا والشهود، وقادة سياسيين وعسكريين وأمنيين، ونشطاء، وجمعت المنظمة العشرات من الوثائق والمقابلات والصور والتقارير الطبية والفنية للضحايا, وقامت بتحليلها.

يشار هنا إلى أن فريق البحث في «سام» واجه العديد من الصوبات وعمل في ظل بيئة صعبة ولفترات طويلة نظرًا لصعوبة ملف المعتقلين وتعقيداته، ولاعتماد الجهات المسؤولة عن ذلك على: السرية في المقام الأول، والحزم في إدارة الملف.

تسعى «سام» في تقريرها إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي تلاحق اليمنيين في الداخل والخارج، من خلال البيانات التي جمعتها المنظمة عبر فريقها الميداني الذي قام ببحث استقصائي مع الضحايا أنفسهم أو ذويهم خلال الفترة السابقة التي شملها هذا التقرير، وأجرت المنظمة أكثر من 70 مقابلة مباشرة وغير مباشرة مع محتجزين سابقين أو ذويهم.

هيكلية التقرير

يبدأ التقرير بمدخل عام، والذي نستعرض من خلال وبشكل ملخص أبرز مراكز الإعتقال، والمسؤليين عن الانتهاكات.

بعد المدخل العام، يستعرض التقرير نماذج للانتهاكات، وقد جرى توزيع النماذج إلى نوافذ يمكن من خلالها إلقاء نظرة على الانتهاكات في السجون المختلفة، من هذه النوافذ الضيقة يمكن النظر للانتهاكات في السجون المختلفة، وهي كالتالي:

في النافذة الأولى، توثق سام حالة مأساوية، لرقيب يمني يعمل في خفر السواحل، مات تحت التعذيب داخل السجن العام في جيزان السعودية.

في النافذة الثانية، يستعرض التقرير معتقل سجن الطين، في سيئون، وهو سجن قديم مهجور منذ 2006يخضع فيه المعتقلون للتحقيق لفترات طويلة، على يد محققين سعوديين "قساة"، وفي السجن الواقع في المنطقة العسكرية الأولى هناك انتهاكات صارخة منها، اعتقال وتعذيب أطفال حسب ما رصدته «سام».

وفي النافذة الثالثة، خُصص للاعتقالات في محافظات المهرة، ويسرد هذا القسم تفاصيل لبعض المعتقلين، أم تقول إن أضلاع ابنها تكسرت في عدن وخرج براءة منها، وغادر ليعمل في المهرة فاعتقلوه ثانية هناك وقال لها ضابط الشرطة العسكرية إنه سلمه للسعودية، كما أكد شقيق أحد المعتقلين أنهم اعتقلوا شقيقه بسبب صورة من أيام الصبا.

في النافذة الرابعة، يلقي التقرير نظرة على الاعتقال في الحد الجنوبي، حيث أنشأت المملكة العربية السعودية ألوية ودعمتها، لمقاتلين يمنيين، يقاتلون هناك في الحدود، ومع ذلك يتعرض بعضهم للاعتقال والإخفاء القسري، وتستعرض نموذجين مختلفين، الأول من لواء الفتح حيث يجري اعتقال كل معارض لسياسة وتوجُّهات رداد الهاشمي، وهو رجل سلفي عينته السعودية قائداً للواء، وبحسب المعلومات، هناك سجون سرية وفيها يتم تعذيب المعتقلين سواءً في سجون محور كتاف أو في سجون العمليات المشتركة بنجران، والمُشرف المباشر على تعذيب المعتقلين هو عبدالرحمن الهاشمي شقيق رداد الهاشمي، كما أن هناك قياديا في استخبارات اللواء، وهو من أقارب الهاشمي، كان يعمل مع الحوثيين، لكنه صار اليوم يملك القدرة على اعتقال وإخفاء كل شخص ممن كان يراهم بالأمس خصومه. والنموذج الثاني: المعتقلون الذين يتم نقلهم إلى معتقل الاستخبارات، من الحد الجنوبي، حيث اللواء 102، بقيادة القطريفي، وتوثق قصة اعتقال ثلاثة قيادات عملوا في اللواء تم سجنهم وترحيلهم، بعد كيل التهم، وكما قال الشاهد لسام: رغم براءتنا وسمعتنا وخدمتنا وآثار الرصاص في أجسامنا، رحلونا بلا مستحقات ولا بطائق ولا حتى ملابس.

النافذة الخامسة، للحديث عن المخفيين الذين جرى اعتقالهم من داخل الأراضي السعودية، ويستعرض نموذجين، الأول: توثق «سام» اعتقال قيادات مدنية وصحفيين وكذلك قيادي عسكري، مثل عضو مجلس قيادة مقاومة محافظة إب العقيد رشاد الحميري، الذي تم استدعاؤه لاجتماع في مكتب الأمير فهد بن تركي، ثم أخفوه وبدأوا بمحاكمته سرياً، زوجته التي نزحت من محافظة إب، ماتت في محافظة مأرب وتركت خلفها ثمانية أطفال بلا معيل، ماتت وهو في المعتقل. ثم يأتي النموذج الثاني، للحديث عن سجون الترحيل، حيث يجري احتجاز المغتربين ومن ثم ترحليهم.

في النافذة السادسة، توثق «سام» تنقل يمنيين بأوراق قانونية، بين السجن العام في جيزان، ومعتقل الشرطة العسكرية، وسجن المخدرات، مع أنهم يعملون بشكل قانوني، في واقعة اعتقال تسعفي لضباط بحارة يمنيين وطاقم قارب، وقد توفي أحد اليمنيين تحت التعذيب على أيدي السعوديين.

مدخل

حصلت منظمة سام للحقوق والحريات من خلال بحث فريقها الميداني على أماكن الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب غير الرسمية في اليمن. بعض من تلك السجون تقع داخل الأراضي اليمنية وتشرف عليها قوات تتبع المملكة العربية السعودية، وبعض السجون التي يُحتجز فيها يمنيون، تقع داخل أراضي المملكة العربية السعودية، حيث توصل الفريق الميداني لمنظمة سام إلى أهم تلك السجون وهي على النحو الأتي:

سجن التحالف في محافظة عدن، ويقع في منطقة البريقة، ويضم مقر قوات التحالف حيث تشرف عليها قوات سعودية حاليا.

- **سجن الطين** في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت, هو مرفق سري صغير يقع جنوب مدينة سيئون داخل مقر القوات المسلحة اليمنية في المنطقة العسكرية الأولى الواقعه في مدينة سيئون، وهي منطقة تقع بالكامل تحت سيطرة الحكومة والقوات المسلحة السعودية.
- **سجن مطار،** ويقع في داخل مطار الغيضة في محافظة المهرة, حيث خصصت القوات الإماراتية المسيطرة على المطار جزءا من مبانية لاعتقال معرضيها.
- **سجن القوات الجوية،** ويقع في منطقة جازان السعودية.
- **سجن الاستخبارات العسكرية،** ويقع في مدينة جازان السعودية، وقد اصدرت المنظمة بيانا عنه بتاريخ 12 اغسطس «أب» 2020.
- **سجن لواء الفتح في الحد الجنوبي.**
- **سجن اللواء الخامس في الحد الجنوبي.**
- **سجن مباحث أمن** الدولة في الرياض يتبع جهاز المباحث العامة التي تعد جهازا استخباراتيا داخليا يتعامل مع الأمن الداخلي ومكافحة التجسس.
- **معتقل ذهبان،** ويسمي سجن المباحث العامة بذهبان يقع بالقرب من ذهبان في جدة بالمملكة العربية السعودية. بُنيّ السّجن في عام 2015 كجزء من خطّة تجديد البنية التحتيّة لمدينة جدة بما في ذلك سجونها. عادةً ما يُستخدم هذا المركز لتوقيف السجناء السياسيين، وأعضاء تنظيم القاعدة، وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). تُشير بعض المصادر إلى أنّ المركز يضمّ محكومين من مختلف الفئات بمَن في ذلك الذكور والإناث، وكذلك بعض الأطفال. بحلول شهر نوفمبر من عام 2018، أفادت بعض التقارير بتعرض السجينات للتعذيب، فيمَا أشارت منظمة العفو الدولية إلى أنّ بعضَ الناشطات قد تعرضنَ للصعقِ بالكهرباء مرارًا وتكرارًا، ونفس الأمر أكّدت عليهِ منظمة هيومن رايتس ووتش غير الحُكوميّة. في المُقابل، نفى مسؤول سعودي، لم يُكشف عن اسمهِ، مزاعمَ التعذيب والإيهام بالغرق وغير ذلك، مؤكدًا على أنّ السعودية تُوفر للسجناء والسجينات أفضلَ علاج.

إحصائيات وأرقام

لا توجد إحصائيات دقيقة لعدد المعتقلين اليمنيين في المعتقلات السعودية, أو التي تشرف عليها المملكة العربية السعودية, لأن هذه المعتقلات لا تخضع للإشراف القضائي, وغير مسموح للمنظمات الدولية بزيارتها والاطلاع على أعداد وأحوال المعتقلين فيها، خاصة في ظل تدهور حالة حقوق الإنسان داخل المملكة بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة.

المتهمون

1. المعتقلون بإشراف سعودي

وثقت منظمة سام اعتقال يمنين بإشراف سعودي, ويتم احتجازهم في معتقلات تشرف عليها القوات السعودية وتقع داخل الأراضي اليمنية، وآخرين لمحتجزين بالمعتقلات داخل المملكة العربية السعودية، يتم الادعاء عليهم بتهم مختلفة لا يثبت منها في الغالب شيء.

وأحيانا لا تجد جهات الاعتقال أية تهمة توجهها للمعتقل، فتتعدد التهم بتعدد المعتقلات، وأحيانا يكون الاعتقال بتهمة، فيبدو الحديث عن معتقل، مثل سجن الطين في حضرموت، أو المهرة، كما لو أنه خاص بالمنتمين إلى التنظيم المتطرف، القاعدة، ويمكن توزيع المعتقلين حسب التالي:

- متهمون بالانتماء إلى تنظيم القاعدة.
- محتجزون للضغط على متهمين بالانتماء للقاعدة لتسليم أنفسهم.
- محتجزون في المهرة، لم تثبت عليهم تهمة.
- الاعتقال لمعارضة السياسة السعودية داخل المهرة.

2. المعتقلون بشكل مباشر

أما الذين يجري اعتقالهم داخل المملكة فيمكن تقسيمهم على النحو التالي:

- الشخصيات المدنية، تعمل في الغالب ضمن الشرعية، وتقيم في الرياض، وبعضهم معتقلون لا يعرف ذووهم سبب اعتقالهم.
- قيادات عسكرية، مثل العقيد رشاد الحميري، قائد مقاومة محافظة إب، يستدعونه للرياض للاجتماع في مكتب الأمير فهد بن تركي، ثم يخفونه ويحاكمونه سرياً، مع أن أسرته نازحة من مليشيا الحوثي، وقد ماتت زوجته وتركت ثمانية أولاد بلا عائل.
- أما الفئة الثالثة، وهي الغالبية، احتجاز المغتربين الذي يعملون في السعودية، وترحيلهم بدعاوي مختلفة، مثل مخالفة النظام، وهؤلاء يتعرضون للإهمال داخل السجون الكبيرة، ومن ثم الترحيل..

3. المعتقلون على الحدود

النوع الثالث من المعتقلين، هم ضباط وجنود، أكثرهم مستجدون، أنشأت لهم المملكة العربية السعودية ألوية عسكرية وعينت عليها قيادات مقربة منها، للعمل في الحدود، وبإشراف سعودي، كخط متقدم لحماية الحدود السعودية والدفاع عن أراضيها من جهة، وتضييق الخناق على مليشيا الحوثي، وهؤلاء يجري اعتقالهم لأسباب أهمها:

- المطالبة بالمستحقات، مثل الرواتب.
- وشاية الاستخبارات بهم إلى الجانب السعودي.
- اتهامهم بالعمالة.
- اتهامهم بتهريب الممنوعات.
- خلافهم مع بعض القيادات التي يعملون معها.

المسؤولون عن الانتهاكات

يعد ملف المُخفيين قسريًا والمحتجزين تعسفياً، من أعقد الملفات خلال سنوات صراع اليمن. كما أن الجهات التي تمارس هذه الأعمال تحرص على أن تقوم بالانتهاكات بعيداً عن القانون وعن المتابعة القضائية أو الحقوقية. ولأن مرتكبي تلك الانتهاكات يحرصون على التخفي، تحرص الجهات التي يعملون فيها ـ أمنية أو عسكرية ـ على توفير بيئة آمنة للمسؤولين عن الانتهاكات، ليبقوا بعيداً عن المساءلة والمحاسبة، لهذا، من الصعوبة الوصول إلى كل المسؤولين.

نشرت منظمة سام، تقارير سابقة وبيانات حول المخفيين قسريًا، من بينها «معتقل صالح»، المدينة السكنية الواقعة في شمال مدينة تعز، بعدما حولتها مليشيا الحوثي إلى سجن كبير تحجز فيها الناس وتمارس فيه أبشع صنوف التعذيب، ومن خلال ذلك التقرير ذكرت أسماء بعض المسؤولين. وبناء على المعلومات التي جمعتها سام في هذا التقرير توصلت إلى العديد من الأسماء التي يُنسب لها الإنتهاكات التي تتم بحق المعتقليين اليمنيين في مراكز الإعتقال السريعة بإشراف سعودي ومن تلك الأسماء التي تختفي خلف كني والقاب عدده , خشية المسألة على ما يبدو :-

1. **الخالدي ... ضابط سعودي يشرف على معتقل الطين في مدينة سيئون**
2. **بدر العتيبي... ضابط سعودي ضابط سعودي يشرف على سجن الطين**
3. **أبو نواف... ضابط سعودي**
4. **عبده المري.. يمني الجنسية مدير سجن الطين بسيؤن.**
5. **أحمد القطريفي.. يمني الجنسية قائد لواء صقور اليمن.**
6. **محمد القطريفي.. ضابط أمن لواء صقور اليمن .**
7. **رداد الهاشمي**.. يمني الجنسية قائد لواء الفتح , احد القيادات السلفية التي فرت الى السعودية عام بعد سقوط دماج بيد مليشا الحوثي , ثم عاد الى الواجهه , بعد عاصفة الحزم , وتشكيل لواء الفتحز
8. **ابو عبيده المعبري** ضابط سابق في الحرس الجمهوري , يعد من القيادات السلفية التي ظهرت بعد عاصفة الحزم , وتشكيل الوية الحد الجنوبي .
9. **عبدالرحمن الخرزي.**
10. **أحمد مقبل معيض فرحان.**

النافذة الأولى

قصة إبراهيم الشمساني – جندي في خفر السواحل اليمني - واحدة من القصص المأساوية التي تختزل تفاصيل الانتهاكات التي يتعرض لها اليمنيون الذين تعتقلهم السعودية.

استطاع «الشمساني» القبض على شحنة من الممنوعات في جزيرة يكلان، حيث قام بتسليمها لضباط سعوديين، ثم عاد إلى القرية في تعز لقضاء الإجازة، حينها قامت الوحدة التي يعمل بها باستدعائه لدورة تدريب من قبل الجانب السعودي، شارك في الدورة وعاد إلى قريته مرة أخرى. بعد ستة أيام استدعوه بشكل طارئ فعاد إلى الجزيرة، وهناك سُلم للجانب السعودي. حيث تم اعتقاله داخل موطنه قبل أن يتم نقله إلى المملكة السعودية بعد رحلة من التعذيب والاعتداء. تظهر المعلومات والوثائق التي تحصلت عليها «سام» أن موت «الشمساني» تدور حوله شبهات القتل العمد نتيجة للتعذيب.

إبراهيم الشمساني

رقيب في خفر السواحل قبض على شحنة ممنوعات.. استدعوه لدورة.. وعذبوه حتى الموت.

بتاريخ 25 يوليو 2019، وثقت سام وفاة ابراهيم محمد مهيوب سعيد الشمساني، وهو رقيب في قوات خفر السواحل اليمنية، من أبناء محافظة تعز، مديرية مشرعة وحدنان. تُوفي إبراهيم في سجن تابع للملكة العربية السعودية في منطقة جيزان إثر تعرضه للتعذيب الشديد كما يبدو، في مخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني، كما تعتبر جريمة قد ترقى إلى مكونات جرائم الحرب في حال تم إثبات تلك المعلومات.

عبد القوي الشمساني شقيق الضحية، قال لـ»سام»، إن شقيقه إبراهيم تمكن من القبض على شحنة مخدرات في جزيرة يكلان قرب ميدي، وسلم الشحنة لضباط سعوديين، وأكد: «أخي لم يخبرنا عن الشحنة تتبع من؟.. وأنا تواصلت مع زميله فقال إن أخي قبض على شحنة حشيش في جزيرة يكلان».

بعد ذلك عاد إبراهيم إلى قريته لقضاء الإجازة، ليقوم قائد قوات خفر السواحل خالد القملي باستدعاء إبراهيم، للمشاركة في دورة تدريب في جازان، سافر إبراهيم من القرية بتاريخ 22 نوفمبر 2018، ثم انتقل إلى السعودية للمشاركة في الدورة، وتدرب هناك قرابة أربعة أشهر على التكتيك البحري ونزع الالغام البحرية, بعد ذلك كلفه القائد المباشر هو وعشرة أفراد بمهمة إلى جزيرة ميون، وبعد أن خدم في الجزيرة لمدة 12 يوماً، تلقى الشمساني إجازة غير رسمية فعاد إلى القرية.

وأضاف عبدالقوي «اتضح لي أن الإجازة كانت من أجل تنفيذ مخطط اختطافه» وأكد أنه وبعد إعطائه الإجازة سافر إلى القرية وبقي فيها سبعة أيام فقط، بعدها جاء أمر استدعائه للعودة إلى الجزيرة، وألحوا عليه، كان من استدعاه هو قائد ابراهيم المباشر واسمه ضيف الله سيف الصالحي، وبعد عودة إبراهيم إلى جزيرة ميون بقي فيها خمسة أيام، يقول شقيقه: «كان آخر اتصال بيننا أنه وصل، وبعدها لم نعرف كيف تم اختطافه».

وحسب ما روى شقيق الضحية لـ»سام»: «وفاة إبراهيم كانت بتاريخ 15 يوليو 2019 وبعد يومين من وفاته أي بتاريخ 17 يوليو 2019 وصلتني رسالة نصية من أحد الأفراد أن أخي تم اختطافه ببارجة من الجزيرة، وحاولت الاتصال بذلك الرقم لكنه لم يُجب».

وأشار»عبد القوي» إلى أن السعوديين هم من قتلوا شقيقه، متسائلاً: «من اختطفه من جزيرة ميون التي يسيطر عليها السعوديون؟» ، وأشار إلى أنه يريد أن يعرف الأساس القانوني الذي تم اعتماده لتسليمم شقيقه إبراهيم للضباط السعوديين من القوات اليمنية، وأكد: «أرسلوا بجثة أخي وعليها أثار تعذيب».

تواصلت المنظمة مع فارس العزب، المحامي الخاص بمتابعة قضية وفاة ابراهيم الشمساني، والذي أفاد بأن إبراهيم شارك في قتال الحوثيين في مديرية مشرعة وحدنان في 2015، وأنه ـ أي إبراهيم ـ جندي في الشرطة من قبل الحرب، وكان يعمل في ميناء الحديدة، والتحق بقوات خفر السواحل، ونتيجة لمهاراته تم تأهيله.

وبحسب رواية العزب فإن أقارب إبراهيم حصلوا على خبر أن ابنهم قبض على زروق بداخله شحنة ممنوعات، وبعد أخذه لإجازة، سافر إلى أهله في القرية، وأثناء إجازته تم استدعاؤه من قوات خفر السواحل للعودة ليشارك في دورة تدريب في السعودية، ثم عاد ليخدم في الجزيرة وأخذ إجازة، فتم استدعاؤه مرة ثانية إلى الجزيرة، وبعد عودته اختفى أثره ولم يعرف أهله عن مصيره، وكان ذلك تقريبا في بداية شهر يوليو 2019.

وأشار العزب إلى أن أهل الشمساني حاولوا الاتصال لمعرفة مصير ابنهم والبحث عنه، وبعد البحث تفاجأوا أن إبراهيم جثة هامدة، جرى البحث عبر الجهات المختصة فتبين لهم أنه مع القوات السعودية. وأضاف: «ما علمناه، أن زورقا سعوديا حضر إلى جزيرة ميون واستلم إبراهيم الشمساني من قوات خفر السواحل اليمنية التي أخذته بالقوة، وبحسب ما جاءتنا من مذكرة صادرة من سجن جازان من عميد القوات البحرية، فقد اتهموا إبراهيم بأن لديه ذاكرة فيها: زوامل للحوثيين، وكشف مرتبات خفر السواحل، وفيها خرائط لتحديد مواقع». وأشار المحامي إلى أنهم حصلوا على هذه المذكرة بعد تعذيب وتصفية إبراهيم.

وفي شهادته لـ «سام»، قال المحامي العزب إن السعوديين أفادوا في مذكراتهم أن ابراهيم انتحر في حمام السجن، وبعد الوفاة، أرسلوا الجثة إلى مطار عدن، ومن ثم نُقِلت الجثة إلى ثلاجة مستشفى الروضة بمدينة تعز، يقول العزب: «تقدمنا بطلب إلى النيابة بإحضار طبيب شرعي وحضر الطبيب للكشف عنه، ورفع تقرير مفصل يؤكد أن إبراهيم تعرض للتعذيب».

وأشار العزب إلى أنهم قاموا بتجهيز شكوى للنيابة العسكرية بتعز حتى يتم إرسالها إلى النائب العام العسكري، لأن هناك متهمين يمنيين بإخفائه بالتنسيق مع الجانب السعودي، وقال «لا توجد إجراءات للتحقيق في السعودية حول واقعة وفاته سوى مذكرة أنه انتحر».

واطلعت «سام» على عدد أربع صور لجثة القتيل, وعدد من التقارير منها التقرير الجنائي وتقرير الطبيب الشرعي بتعز, والتي تم عرضها على مرجع طبي حيث أفاد بوجود آثار كدمات على أصابعه يشير إلى وقوع عنف عليه، وضرب أسفل القدميين, كما أشار إلى تعرض الضحية للتعذيب قبل الوفاة, ولم يجزم التقرير بشنق الشمساني لنفسه، نظرا لعدم وجود صور للمجني عليه وهو مشنوق وعدم إرفاق الأداة وهي مربوطة على الرقبة, وعدم وجود عقدة الشنق، وعدم إرفاق الوسيلة المستخدمة لبلوغ الحبل، كل ذلك جعل التقرير غير جازم بادعاء السلطات السعودية, مما يرجح الوفاة بسبب التعذيب.

كما حصلت «سام» على صورة تقرير الأدلة الجنائية الصادر من إدارة الأدلة الجنائية بمحافظة تعز، كما حصلت على تقرير طبي شرعي تابع لمكتب النائب العام، كما حصلت على مذكرة طلب صادرة من والد الضحية وموجهة إلى خالد القملي قائد خفر السواحل اليمني وليس عليها تأشيرة أو رد، كما حصلت على مذكرتين صادرة من الجانب السعودي حول الضحية، الأولى فيها إفادة عن كيفية وفاة الضحية والثانية عن نقل جثمان الضحية إلى مطار عدن.

النافذة الثانية

سجن الطين

بتاريخ 11 ابريل 2018، أصدرت منظمة سام بياناً حول عملية تعذيب تمارس ضد معتقلين في سجن الطين في مدينة سيئون محافظة حضرموت تحت إشراف قوات سعودية. جاء في البيان: «حصلت «سام» على معلومات تؤكد أن المعتقلين يقبعون في سجن يسمي "سجن الطين"، وهو سجن قديم مهجور منذ 2006، ويقع في منطقة مريمة بمنطقة سيئون، ويبعد عن السجن المركزي الجديد قرابة 500 قدم، ويخضع فيه المعتقلون للتحقيق لفترات طويلة، على يد محققين سعوديين "قساة"، ويُشرف على المعتقل شخصان أحدهما يكنى أبو سالم، والثاني يلقب بالخالدي، إضافة إلى قائد المنطقة العسكرية الأولى».

يتواجد في السجن المركزي الجديد معتقلون تشرف عليهم النيابة مباشر وتابعون لها، أما في السجن القديم «الطين»، فيتواجد به المخفيون الذين لا تعلم عنهم النيابة ولا المحاكم.

بحسب تقرير لجنة الخبراء البارزين التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فإن سجن الطين «هو مرفق سري صغير يقع جنوب مدينة سيئون داخل مقر القوات المسلحة اليمنية في المنطقة العسكرية الأولى»، وأضاف التقرير « كان «الطين» في السابق سجنا قديما قبل أن يتم التخلي عنه عام 2006 لصالح السجن العسكري. في عام 2016 ، أعادت المملكة العربية السعودية إنشاء معتقل الطين، وبعد ذلك تم بناء جدار يفصله عن السجن العسكري. تقع هذه المنشآت في النصف الشمالي من محافظة حضرموت، وهي منطقة تقع بالكامل تحت سيطرة الحكومة والقوات المسلحة السعودية «.

السجن محاط بسياج دائري، وعند دخوله توجد صالة وعلى الجهة اليمنى أربع زنازين انفرادية، وعلى اليسار أربع أيضا، وفي المقدمة جناحان يتكون كل واحد منهما من حوش صغير وغرفتين وحمام غير صالح للاستخدام، لأنها مرافق بلا نوافذ أو أبواب. كما أن جدران السجن آيلة للسقوط. أما الزنازين الانفرادية فتقع خلف السجن، كما توجد زنزانة صغيرة جداً، تسمى الضغاطة، يتم إرسال غير الملتزمين من المعتقلين أو من لا يروق للقائمين على السجن، إلى هذه الغرفة الصغيرة «الضغاطة».

بحسب الإفادات التي وثقتها منظمة سام، فإن المسؤولين عن الاستجواب والتعذيب هم ضباط من الاستخبارات السعودية واليمنية, والسجن بالمجمل تحت إشراف سعودي, أهم هؤلاء ضابط سعودي لقبه «الخالدي»، وآخر يدعى «بدر العتيبي»، وكذلك ضابط اسمه «أبو نواف»، أما مدير السجن فهو عبده المري. تؤكد الإفادات أن الضباط السعوديين لديهم سلطة إصدار قرار الاعتقال والإفراج.

وثقت منظمة سام للحقوق والحريات أكثر من 15 حالة اعتقال، من بينها طفلان، تعرضوا للاحتجاز التعسفي و الإخفاء القسري في مدينة سيئون خلال العام 2016، بعد أن قامت وحدات عسكرية تتبع قوات المنطقة الأولى المدعومة من المملكة العربية السعودية باعتقالهم واحتجازهم في سجن الطين.

محتجزون سابقون أكدوا تعرضهم للتعذيب القاسي، والذين كان بالضرب المبرح بالأسلاك الحديدية والعصي، وإجبارهم على الشقلبات المتعاكسة حتي القي، قال أحدهم: «نُعامل كالأغنام، لا كرامة لنا، نحن نتعرض للسب والضرب والعزل الانفرادي، والصعق بالكهرباء والرش بالماء البارد جدًا في فصل الشتاء».

وكان تقرير لجنة الخبراء البارزين التابع للمفوضية السامية لحقوق الانسان قد أشار إلى «تعرض جميع المعتقلين لما وصفوه بأنه روتين تعذيب عشوائي على ما يبدو داخل الغرف. وعلى أرض المنشأة ، بما في ذلك العري

القسري أثناء الزحف عبر الأوساخ والحجارة على ظهورهم، والضرب بالبنادق والعصي، والصعق بالكهرباء، والإعدام الوهمي، والتعليق المطول من السقف بأذرعهم».

وكانت التهم الموجهة للمعتقلين، الانضمام لتنظيم القاعدة التي سيطرت على المكلا في إبريل 2015، قبل أن تتمكن قوات النخبة الحضرمية المدعومة من دولة الإمارات من استعادة المكلا، بتاريخ 25 ابريل 2016، لتنفذ بعد ذلك قوات عسكرية ـ تابعة للمنطقة الأولى وبإشراف سعودي ـ عملية اعتقالات ومداهمات استخدمت فيها القوة المفرطة.

وحول زيارة المعتقلين ووضعهم الصحي، تلقت «سام» عدداً كبيراً من الشكاوى من عائلات المعتقلين، تفيد بحرمانهم من زيارة أبنائهم إلا بعد معاناة شاقة ومتابعات مستمرة لدى قيادة المنطقة العسكرية الأولى واللجنة الأمنية.

وقال أحد الأهالي لفريق «سام» إنه لم يسمح له بزيارة نجليه سوى مدة نصف ساعة خلال ثلاث سنوات، مشيراً إلى حالة المعتقلين السيئة، حيث يعاني بعضهم من أمراض وأورام مختلفة، ولم يتلقوا العلاج المناسب والملائم بسبب منعهم من قبل إدارة السجن من الخروج، فضلاً عن عدم معرفة أهلهم بوضعهم الصحي بسبب انقطاع الزيارة.

هذا ووثقت «سام» حالات مختلفة، كما تلقت شكاوي من أهالي معتقلين يؤكدون عدم معرفة مصير ذويهم, بعد انقطاع أخبارهم, والخشية من تعرضهم للتعذيب, أو للموت تحت التعذيب.

كما رصدت اعتقال عدد من اليمنيين لأسباب مجهولة، بعضهم أخفي قسرا وبعضهم تعرض للتعذيب، وبعضهم جرى نقلهم من سجن الطين إلى سجون داخل المملكة العربية السعودية.

وتلقت المنظمة بتاريخ 16 يوليو 2019 بلاغًا، من قريب لأحد المعتقلين، أكد نقل قريبه من سجن الطين إلى المملكة العربية السعودية, بعد أن ظل معتقلًا في السجن الذي تشرف عليه القوات السعودية في سيئون، أكثر من ثلاث سنوات, وأكد (ص.ع) أنهم نقلوا ولده بطائرة من مطار سيئون إلى السعودية وانقطعت أخباره منذ ذلك الوقت.

اعتقال للنساء وتهديد طفل بالسلاح

وفي شهادة رواها «فهمي خميس» لفريق سام، وهو معتقل سابق منذ العام 2016، قال: «كان أخي مطلوباً بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة، فتم مداهمة منزلنا، وحين لم يكن أخي المطلوب موجوداً تم اعتقالي أنا واثنين من أشقائي وزوجة أخي المطلوب "كرهائن" كما هددوا زوجة أخي بالتصوير، ووضع أحدهم مسدسه الشخصي برأس الطفل ـ عمره خمسة أشهر ـ وتهديد زوجة أخي بقتل الطفل إذا لم تخبرهم أين يتواجد زوجها وكذلك تهديدها بالتصوير».

ويضيف: «وقعت الحادثة رابع أيام العيد سنة 2016، بعد أن قامت قوة عسكرية بمداهمة منزل الأسرة عند الساعة الثالثة فجراً. بعدها جرى نقل فهمي وشقيقيه، للمنطقة العسكرية الأولى، فيما بقيت زوجة أخيهم بمعسكر القطن. بعد أربعين يوماً، تم إطلاق سراح شقيق فهمي الأكبر، وبعد شهرين قاموا بإلقاء القبض على شقيقه المتهم بتنظيم القاعدة، وأبلغوا إخوته المعتقلين أنهم سيفرجون عنهم مادام قد قبضوا على المتهم، ولكن لم يتم إطلاقهم إلا بعد مرور 11 شهراً».

وقبل إطلاق سراحهم، ألقوا القبض مرة أخرى على أخيهم الأكبر الذي كان متواجدا معهم في السجن وأطلقوا سراحه من قبل، قال فهمي: «أعادوه للسجن، وهو هناك منذ سنتين ونصف بدون أي تهمة وبدون أي تحقيق غير كلمة: «احترازات أمنية».

أشار «فهمي» إلى أنه وجد في السجن التابع للمنطقة العسكرية الأولى والتحالف السعودي شباناً يقبعون في السجن بلا تهم، بعضهم قد قضى ثلاث سنوات، والبعض سنتين ونصف السنة، والبعض سنة ونصف السنة، ولم يقدموا للمحاكمة ولم يطلق سراحهم، برغم كل المساعي المبذولة، إلا أن المحاولات قوبلت بالرفض المطلق لإطلاقهم أو حتى تحويلهم إلى النيابة، ومن ضمنهم اثنان من أشقاء فهمي.

وذكر فهمي لفريق سام، أنه «في فترتي اعتقاله لم يجر التحقيق معه غير مرة واحدة، كان التحقيق عبارة عن ثلاثة اسئلة فقط، ومن ثم تم إيداعنا دون وجه حق في هذا السجن وقام ذوونا بالمتابعة المدنية والمتابعة العسكرية والمتابعة القبلية إلا أنهم رفضوا كل هذه المتابعات، وبعد مرور 11 شهر أطلقوا سراحي أنا وأخي، وبقي هناك أخوان لنا بهذا السجن ولهم الآن قرابة سنتين لم يتم إطلاق سراحهم ولم يتم تحويلهم إلى النيابة».

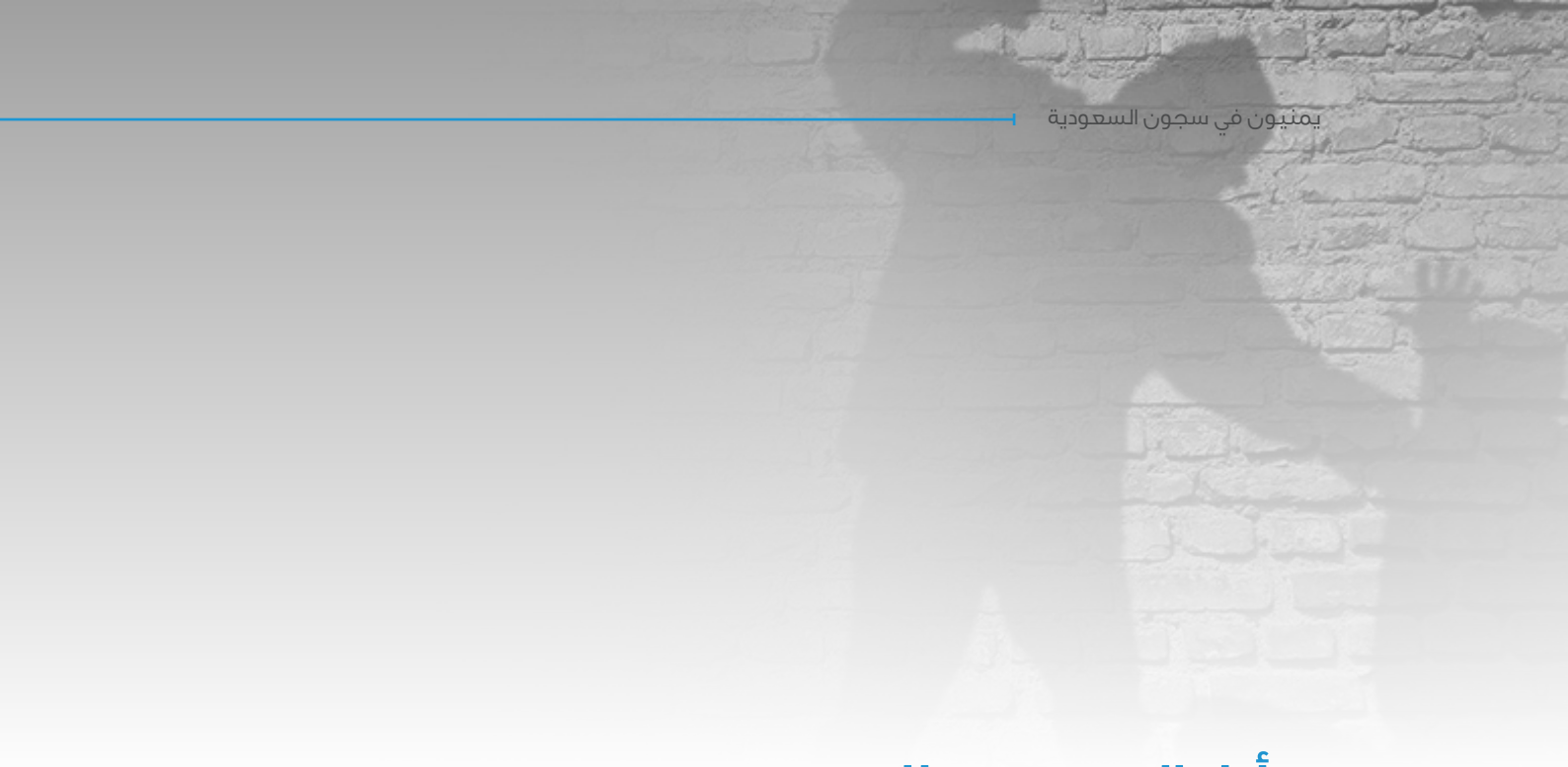

أطفال يتعرضون للتعذيب

في سجن الطين، هناك انتهاكات صارخة منها اعتقال وتعذيب أطفال، وهي أعمال تنتهك اتفاقية الحماية الخاصة المقررة للأطفال في القانون الدولي كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حماية الطفل. يقول والد "سامي فرج بخيت الزبيدي" والذي اعتقل قبل أربعة أعوام، إن ولده كان في الخامسة عشر من العمر، ومع ذلك فقد تعرض للضرب المبرح بالأسلاك الحديدية والعصي إضافة إلى السب والشتم والإهانات، فضلاً عن وضعه في المياه الباردة.

الطفلان سلطان وعبدالله

في مارس 2015، اعتُقل الطفلان سلطان غالب عمر، وعبدالله وائل عمر، كان عمر سلطان 16 عاما حينها, وعمر عبدالله 17عاماً.

أحد أقاربهم قال لـ»سام»، إن سلطان وعبدالله «يعانون في معتقليهما من حالة نفسية، وكانت أجسادهما عند زياتهما نحيلة» علاوة على معاناتهما من القيود الحديدية، كما واشتكيا من تعرضهما للضرب المبرح والصعق الكهربائي. وأكد أن هناك سجناء لا تزيد أعمارهم عن 17 سنة، تعرضوا لأبشع صنوف التعذيب من قبل القيادة العسكرية والعسكريين السعوديين.

ووصلت فترة احتجاز بعض المعتقلين إلى ثلاث سنوات، بدون أن تُقدم ملفاتهم إلى النيابة العامة أو حتى التحقيق معهم، حسب تأكيدات أحد أقارب سلطان وعبدالله، فإن المحتجزين «مقيدون بأرجلهم.. لا يوجد أي اهتمام من الناحية الصحية.. لا يتواصلون مع أهاليهم.. لا يقدم لهم غذاء مناسب».

وقال أحد أولياء أمور المعتقلين: «أقول هذا لأنني أحد أولياء من هم محتجزون وعمره 17 سنة، احتجز بتهمة انتمائه إلى تنظيم (القاعدة)، وقد تعرض لأسوأ أساليب التعذيب من قبل أحد العسكرين السعوديين». وطالب السلطات بسرعة الإفراج عن ولده أو تقديمه إلى العدالة.

ممارسات التعذيب في المعتقل

أفاد «فهمي» بأن المعتقلين يتعرضون لأصناف من التعذيب والاضطهاد من قبل المشرفين على السجن، حيث يتم وضع قيود حديدية على أرجل المعتقلين، وأكد أن بعض المعتقلين بلغ سنتين ونصف وأكثر، والقيود مازالت على قدميه. وأضاف أن القائمين على سجن الطين، يُخرجون المعتلقين عند الساعة 11 ظهراً ويجبرونهم على الجري كثيرًا، والتقلب على الأرض حتى القي، إضافة إلى رشهم بالماء البارد في الشتاء، وإجبارهم على كنس المكاتب وأماكن تخزين القات وتصفية المستودعات.

وكشف فهمي عن تعرضهم للإعدام الوهمي، وقال: «كانوا يأخذوننا بأعين مغطاة، ويقولون صدر بحقك حكم إعدام ويعيشونك بنفسية لا يعلمها إلا الله، ومن ثم يرجعونك للزنزانة». مشيرًا إلى أنه كان ضمن المعتقلين الذين أضربوا عن الطعام.

ويروي «فهمي» خلال إفادته بأنه في إحدى الأيام جاءت قوة من الشرطة العسكرية يقودها المحقق مصطفى المحيا وعبدالله الأشول، كما يقول فهمي، دخل أفراد الشرطة إلى السجن، يحملون أسلحة الكلاشينكوف ويمسكون بالهراوات، وقاموا بإدخال المعتقلين بالقوة وإقفال الزنازين، ثم قاموا بسحب المعتقلين بشكل منفرد، يقول فهمي: «قاموا بإنزال أول معتقل، اسمه علي كلكلي، وقام 15 جنديًا بضربه بكل ما يملكون من عصي وهراوات وأسلاك كهرباء حتى ارتمى إلى الأرض، بعدها أخرجوا يسلم المنصوري، وقاموا بضربه أيضا بنفس الطريقة، ثم أخرجوا جلهم الكثيري، ثم محمود الشميري، ثم سامي الزبيدي، ثم سلطان بن علي جابر، كان الجنود يضربون المعتقل حتى يرتمي على الأرض ثم يعيدونه إلى الزنزانة ويخرجون التالي، وحين أكملوا قاموا بتهديدهم بتكرار هذا التعذيب إن فكر المعتقلون بالإضراب مرة أخرى».

كما أشار إلى تعرضهم وتعرض أهاليهم لسرقات من قبل السجانين، بأن يطلبوا منهم أموالا وعسلا أصليا، على أساس أن المعتقلين يطلبونها، وحين يرسل الأهالي المطلوبات يقوم العسكر والضباط بسرقتها. مؤكدًا على عدم تمكن أهالي المعتقلين من زيارة ذويهم إلا بصعوبة بالغة، ورغم ذلك يحدد القائمون على السجن وقتا يقدر بخمس دقائق، بعدها يعيدون المعتقلين إلى الزنزانة ويطلبون كما ـ يقول فهمي ـ «مبلغا ماليا يقولون إنه حق الزيارة».

بيع الطعام

ووصف فهمي ما كان يجري أثناء توزيع الطعام على المعتقلين حيث كان يتم بيع طعامهم من قبل بعض الأفراد داخل المعتقلات بحيث لا يتبقى إلا القليل. لكن بعد ذلك مُنح المعتقلون فرصة ليطبخوا بأنفسهم، ثم أوقفوا التغذية عن مطبخ المعتقلين.

الضغاطة

... «سعد»، 22 عاماً، وهو أب لطفل، قام بتسليم نفسه للجهات الأمنية في مدينة سيئون، بعد ملاحقته من قبل القوات الامنية بتهمة القاعدة، فنقلوه إلى السجن العام في المنطقة العسكرية الأولى، قال لـ»سام»: «عند وصولي تفاجأت بكثرة أعداد المحتجزين التي تفوق قدرة السجن الإستيعابية».

أشار «سعد» إلى أنهم تعرضوا للتعذيب القاسي من قبل الضباط السعوديين. شخص يدعي أبو نواف واسمه بندر العتيبي، وآخر يدعى أبو سالم، وأكد أن الجنود اليمنيين والقائمين على السجن لا يختلفون عنهم، حيث كانوا يتشاركون في تعذيب المعتقلين، ومن ضمنهم شخص إسمه «الوعيل»، وهو مسؤول وشاويش السجن الذي يعاني منه الجميع، وآخر يدعى «حبيب» وهذان مكلفان بضرب المعتقلين حتى بلا أسباب، حسب رواية سعد.

وذكر سعد، أنه وفي إحدى المرات أضرب مع خمسة من المعتقلين، وأعادوا وجبة الغداء بسبب سوء التعذية «بعدها تم اتهامي بأني محرض، وفي نفس الليلة تم إخراجي ليلاً وتهديدي من قبل إدارة السجن، أرادوا مني أن أتقلب في التراب كجزاء عسكري فرفضت. بعد ذلك حصلت مواجهة مع الجنود بالأيدي بحضور المدير، أمر بإلقائي داخل السيارة المخصصة لنقل السجناء وهي مصفحة ضد الرصاص وشديدة الحرارة، هذه الطريقة تستخدم يومياً لإيذاء السجناء، تركوني إلى ظهيرة اليوم التالي بداخل القفص في السيارة بدون ماء شرب، ثم حضر المدير ووضع قيوداً على يدي ورجلي، وأخذوني إلى السجن المجاور وهو سجن الطين، أدخلوني فوراً في غرفة ضيقة جدا تسمى الضغاطة».

أكد سعد، أنه لم يرَ الشمس لمدة شهر، وذكر بأن هناك الكثير في «الضغاطات» لا يرونها، كما أن هناك معتقلين ممن لا يُسمح لهم بالزيارة ومنذ سنوات يقبعون في غرف مظلمة، لا يخرجون أبداً، حسب حديث سعد «يوجد القليل ممن يستطيعون الخروج لساعات معينة في الحوش وإذا قُرع باب السجن، يهربون خوفًا حسب أوامر المدير وشاويش السجن، يهربون وكأنهم قطيع من أغنام».

شاكر بن هامل...معاناة من الأمراض

في الأول من سبتمبر ٢٠١٧ تم اعتقال شاكر أحمد سرور بن هامل، ٥٧ عاما، من مدينة سيئون حضرموت، من قبل القوات اليمنية التي تشرف عليها السعودية. حيث قامت القوات بزج أحمد بن هامل في سجن الطين، وهو سجن يشرف عليه ضباطٌ سعوديون ويتعرض فيه المعتقلون لتعذيب قاس.

يعاني «شاكر» من أمراض كثيرة في المسالك البولية، ويتعرض لانحباسات تؤدي إلى تسمم جسمه أحياناً بسبب ذلك، كما أنه يعاني من تورم في قدمه. آخر زيارة لشاكر كانت في شهر ١٢عام ٢٠١٨ في سيئون، وبعد ذلك انقطعت أخباره، ما جعل أهله يتابعون الجهات المختصة، ولكن لم يجدوا خبرًا عن مكان احتجازه، بحسب شهادة أحد الذين كانوا معه في المعتقل، فإنهم افترقوا في مطار سيئون سنة ٢٠١٩، وأنه حسب ما سمع من أخبار فقد جرى نقله مع آخرين إلى سجن ذهبان بالمملكة العربية السعودية.

الجدير ذكره أن ملف تحقيق «شاكر» جاهز لدى نيابة المكلا لمحاكمته، فيما تطالب أسرته بتحقيق العدالة والإفراج الفوري عنه.

سجن ذهبان في المملكة العربية السعودية

أحد المعتقليين السابقين في سجن ذهبان في المملكة العربية السعودية أفاد لـ«سام»: «تم اعتقالي لمدة خمس سنوات في سجن ذهبان في المملكة العربية السعودية.. قابلت يمنيين كثر هناك، بعضهم معتقل منذ أكثر من عشر سنوات, يتعرض أغلبهم للتعذيب الوحشي من قبل المسؤولين عن السجن وهم يتبعون جهاز أمن الدولة «. ويضيف: «تعرضت للضرب والصعق بالكهرباء والضرب بكوابل إضافة لحجزي داخل الزنزانة الانفرادية» لإجباري على الاعتراف بالتهم الملفقة لنا. قبل موعد المحاكمة يتم تعيين محاميين لنا لكن لا يغيير في الوقائع والأحكام المعدة سابقا حيث يصدر القاضي دائما حكمة بناء على الاعترافات المنتزعة منا تحت التعذيب «ويشدد على» وجود عدد كبير من اليمنيين معتقلين في سجن ذهبان لكني لا أستطيع إحصاءهم بشكل دقيق لكن يمكنني القول إنهم بين 200 - 250 يمني, محتجزون في مكان خاص في السجن, حيث يتكون السجن من أربعة أقسام, كل قسم يتكون من ١٣ صالة، التي تحتوي تقريبًا كل واحدة من تلك الصالات بين 6-9 أشخاص، أغلبهم موقوف على قضايا نشر إلكتروني.

وليد وعلي الكلكلي

علي عبده علي الكلكلي من مواليد 1986، أُعتقل بتاريخ 5 مارس 2015, في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت من قبل دورية للجيش اليمني تتبع المنطقة العسكرية الأولى, وأُخفي قسرا، ولم يتم زيارته إلا بعد مطالبات عدة. تعرض علي للتعذيب بالضرب المبرح بالأسلاك الكهربائية والهراوات وتعرض للصعق، وأُرغم على التقلب فوق الشوك، حيث استمر سجنه أربع سنوات.

«وليد الكلكلي» شقيق علي، تعرض هو أيضًا الآخر للاعتقال، وليد كلكلي من مواليد 1992, أُعتقل عام 2015م بواسطة مروحية تابعة للتحالف العربي الذي تقوده السعودية والمنطقة العسكرية الأولى، وتعرض لممارسات متعددة شملت التعذيب والاعتداء الجسدي.

أحد الشهود الذين التقتهم «سام» قال: «أثناء وجود وليد في سجن الشرطة العسكرية بسئيون قبل نقله إلى سجن المنطقة العسكرية الأولى، تعرض للتعذيب: كالضرب المبرح بالأسلاك الحديدية، والعصي، والشقلبات المتعاكسة حتي الطرش، كما تلقى أنواعا من السب والشتم والإهانات، إضافة إلى الغطس في المياه الباردة في موسم الشتاء».

يشار إلى أن الجهة التي اعتقلت وليد هي التحالف في المنطقة العسكرية الأولى بسيؤن بعد محاصرته هو وشقيقه علي في منطقة (وادي هين). أحد أقاربهم قال لسام: «الحقيقة تم الاتفاق مع مسؤول التحالف العربي القائد العسكري السعودي سلطان الخالدي بأنه ـ أي وليد وشقيقه، يتم تسليم أنفسهم وإيقاف الاشتباكات بينهم على أن لا يتعرضوا لأذى من قبل العسكريين السعوديين واليمنيين، إلا أن سلطان الخالدي قام بتعذيب أبنائنا في السجن».

طالبت عائلة المعتقليين إيصال صوتهم إلى قيادة المنطقة العسكرية والطاقم العسكري السعودي الذي يشرف علي التحقيق أملاً في الإفراج عن أبنائهم.

كامل على محمد بن طالب

كامل على محمد بن طالب، 42 عامًا, متزوج وله عدد من الأولاد، أُعتقل قبل ثلاث سنوات ونصف تقريباً وتحديدا 2017 ، على يد قوات الجيش في المنطقة العسكرية الأولى.

تعرض كامل للتعذيب بالضرب والصعق الكهربائي, ولم تكن الزيارة مسموحة له في بداية الاعتقال, وعند آخر زيارة له في يوليو 2018م كما يؤكد أحد أقاربه: «أخبرنا أنه في سجن التحالف ولم يحل إلى النيابة للتحقيق معه». كما يؤكد أقاربه أنه لا توجد تهمة عليه، و أنه معتقل للضغط عليه لتسليم ابنه المشتبه بانتمائه للقاعدة. يعاني كامل من ورم في الرأس وقد قرر الأطباء إجراء عملية له، لكن العملية تم تأجيلها بسبب تأخر خروجه من معتقله، وقال أحد أقاربه: «حاليا لا نعلم عن وضعه الصحي شيئا حيث لم نستطع زيارته منذ خمسة اشهر». وذكر أنهم تواصلوا مع وكيل المحافظة لشؤون الوادي، الذي قال لهم إن المسؤول عن الاعتقال هي اللجنة الأمنية.

يسلم علي سالم المنصوري

يسلم علي سالم المنصوري 25عاماً, أُعتقل سنة 2016, حيث قام أحد الأطقم العسكرية التابعة للمنطقة العسكرية الاولى بسيؤن بصدم يسلم وهو يقود دراجة نارية، ومن ثم اقتادوه إلى جهة غير معلومة. تعرض يسلم للضرب المبرح، والصعق بالكهرباء، والرش بالماء البارد، والتعذيب النفسي أيضًا، وتعرض للسب والشتم، والمعاملة غير الإنسانية. قال يسلم بعد خروجه لسام: «تمت معاملتنا بشكل مهين حيث تعرضنا للضرب والصعق داخل السجن الذي يقطع في منطقة مريمة بسيئون، والمسؤول الأول عنه شخص يدعي «طميس» وهناك محققون سعوديون لا رحمة في قلوبهم».

النافذة الثالثة

محافظة المهرة

بسام شكري أحمد مطهر

في يونيو/حزيران 2019 اعتقلت القوات السعودية في محافظة المهرة، بسام شكري أحمد مطهر، وهو من أبناء محافظة أبين، مديرية خنفر. جاء اعتقال بسام بعد قدومه إلى مدينة الغيضة عاصمة محافظة المهرة, والتحاقه بالعمل في إحدى شركات الأسماك.

منظمة سام، التقت بوالدة بسام، وقالت إن ابنها تعرض للسجن من قبل التحالف في محافظة عدن، ولكنه خرج بعد ثلاث سنوات من الإعتقال دون الإستناد إلى أسباب قانونية. حيث قالت والدة «بسام» في إفادتها: «قررت أنا وابني نخرج من عدن وأبين ونتجنب المشاكل، ويبدأ ابني حياة جديدة, وذهبنا أنا وابني وزوجته إلى محافظة المهرة, واستأجرنا بيتا صغيرا شعبيا يتكون من غرفتين بدون تهوية».

قالت أم بسام إنهم أُجبروا على بيع منزلهم في أبين لدفع ايجار البيت في المهرة، وأكدت أن ابنها كان مريضا من أثر التعذيب في سجن التحالف، ولم يقدر على العمل؛ لأن أضلاع صدره مكسرة من التعذيب.

حاول بسام أن يعمل سائقا في شركة أسماك، ثم مرض فترة، بعدها، وفي شهر رمضان، اتصل أحد أقاربه العسكريين وقال له إن «مرصع - قائد الشرطة العسكرية في المهرة - يشكل كتيبة عسكرية وسيأخذه إليه للتجنيد». تقول أمه: «ذهب ابني مع بن عمي وسجل عسكريا وأعطوه استمارات يوقعها عند عاقل الحارة. اتصل عليه مرصع قايد الشرطة العسكرية في المهرة، وطلب منه ملف التجنيد». تضيف أمه: «ذهب هو وابن عمي ومن ثم اعتقلوا ابني في تلك الليلة 2018-06-06، حيث أنني حاولت الإتصال ببسام أكثر من مرة لكنه لم يجب حتى صباح اليوم الثاني، تفاجأت بالخبر: أنهم قبضوا على ابني ونشروا صوره في كل القنوات».

ذهبت أم بسام إلى المعسكر، ولكن قائد الشرطة «مرصع» رفض مقابلتها، قالت إنها لم تيأس، وحاولت مقابلة القائد لمعرفة سبب اعتقال ابنها. حتى اعترضت سيارة القائد «مرصع» في إحدى المرات الذي أخبرها «ابنك قمت بتسليمه في المطار وهو الآن مع قوات التحالف».

أحمد مبارك

«اعتقلوا أخي بسبب صورة»

أحمد مبارك، 35 سنة، من أبناء محافظة أبين، أُلقي القبض عليه في المهرة من قبل الشرطة العسكرية، في شهر مايو 2019 م, كان أحمد يعمل في شركة أسماك، اعتقلته الشرطة وزجت به في سجن المحور ثم في سجن المطار الذي تشرف عليه قوات التحالف، قال شقيقه إن اعتقال أحمد كان بسبب تهمة انتمائه للقاعدة، حسب البلاغ، وحسب رواية شقيقه فإن البلاغ جاء من عند قائد التحالف في أبين، وهذا اتهام باطل، حسب تعبيره.

لم يعلم ذوو أحمد عنه شيئا في بداية اعتقاله، وبعد فترة، حصلوا على خبر ترحيله إلى السعودية، بعدها كما يقول شقيقه: «لم نعلم عنه شيئا، اعتقل ظلم بتهمة غير حقيقية، حيث تم التحقيق معه في البحث الجنائي ولم يجدوا شيئا ضده».

أكد شقيقه أن من اعتقل أحمد اتخذ من إحدى الصور دليلا على انتمائه للقاعدة، وقال وهو يشير للصورة «هذه الصورة التي اتخذوها كدليل، بالله عليكم متى هذه الصورة ومتى التحق الأفراد اللي يقولوا أنهم قاعدة؟.. صح كانوا أصدقاء وعيال بلد ونفس السن، بس كل واحد راح في طريقه». الصورة لفريق رياضي وبها يظهر أحمد، فريق لأصدقاء من المدرسة، قال شقيق أحمد إنها من ذكريات الطفولة.

حسب المعلومات التي قدمها شقيقه، فإن أحمد أثناء حرب القاعدة كان في شركة الساحل في قصيعر في المكلا من 2010 إلى 2012، ثم انتقل إلى محافظة إب في2013 حتى دخل الحوثيون إب، فعاد مع مجموعة من الشباب كانوا يعملون معاً في مطاعم ريتاج في محافظة إب، ثم انتقل إلى محافظة المهرة للعمل في شركة التميمي للأسماك، وهناك ألقي القبض عليه، يقول شقيقه: «حياة أحمد كلها شغل من مكان إلى آخر ليبني مستقبلا». وأضاف: «كثير من الشباب عانوا وسجنوا باتهامات ظالمة، أكثر من شخص من نفس القرية والمكان سجنوا في أبين بنفس التهم».

اعتقالات على يد القوات السعودية

- في مطلع مايو 2018 كشفت بعض المواقع الإلكترونية اليمنية عن تعرض المواطن أحمد بن بريك التميمي للاعتقال من قبل قوات يمنية محلية، ثم سُلّم إلى القوات السعودية التي قامت بدورها بترحيله إلى السعودية، حيث أخفي قسرا، قبل أن تشير معلومات (حصلنا عليها) إلى إطلاق سراحه لاحقا.

- بتاريخ 10 ديسمبر2018، تم اعتقال المواطن حازم محمد كدة، تعرض للتحقيق في السجن التابع للقوات السعودية في مطار الغيضة، وأفرجت عنه القوات السعودية بوساطة قبلية.

- بتاريخ 9 مارس 2019، اعتقلت القوات السعودية المواطنين محمد عبد الله مسلم وعلي سعد بخيت كده، ليلا، تم أخذهما من خيمتهما في قرية يروب، 30 كم شرق الغيضة، واقتيادهما إلى مطار الغيضة الخاضع للقوات السعودية، بعد انتشار مقطع فيديو لشخص من أقاربهما، يعبر فيه عن رفضه لتواجد القوات السعودية في المحافظة، وتحويل مناطق الرعي إلى معسكرات. حسب الإفادات التي حصلت عليها «سام» فغرض الاعتقال جاء لإرغامهما على الإرشاد إلى مكان تواجد قريبهم، يقول علي: «تم سجننا وإهانتنا داخل سجن المطار لمدة 15 يوما، ولم يفرج عنا إلا بعد تدخل قبلي أثناء زيارة اللجنة الرئاسية للمهرة».

- بتاريخ 10 يونيو 2019، داهم مسلحون ملثمون منزل يونس سيف صالح سعيد الردفاني، 28 عاما، ونقلوه إلى سجن القوات السعودية في مطار الغيضة، بقي في السجن ثلاثة

أيام، وقال إنه تعرض للتعذيب ليومين متواصلين ورأى مشاهد تعذيب مفزعة، بعد ذلك أفرجوا عنه وبكل برود، قالوا له: «أخطأنا.. لم نكن نقصدك.. عد إلى بيتك» . وصف يونس ما جرى بالإستهزاء والاستهتار.

- بتاريخ 2 يوليو 2019، أصيبت مواطنة برصاص أثناء مداهمة قوة أمنية لمنزلها في حارة النور بمدينة الغيضة، ونُقِلت إثر إصابتها لمستشفى الغيضة، حيث داهمت القوة الأمنية المنزل بدون أمر قضائي، واعتقلت شخصين، أفرجت عنهما لاحقا، وقالا إنهما تعرّضا للتعذيب في سجن سري سعودي.

- بتاريخ 2 يوليو 2019، قال ناصر محمود مبروك وصالح محمد حسن، من أبناء محافظة أبين، إن منزلهما في مدينة الغيضة تعرض لهجمة مفاجئة من قبل عناصر «الشرطة العسكرية» التابعة للمحافظ والقوات السعودية، وتم اقتيادهما إلى سجن سري. قالا إنهما تعرضا للتعذيب والضرب والإهانة لمدة ثلاثة أيام كما تم سرقة أغراضهما الشخصية وملابس وأموال.

- بتاريخ 9 سبتمبر 2019، أُختُطِف الطبيب الصيدلي سليمان العامري، بواسطة قوة عسكرية تابعة لمحافظ المهرة، قوات الشرطة داهمت محله وقامت بتقييده وتغطية عينيه قبل نقله إلى سجن سري، قال إنه تعرض في السجن للتعذيب بالصعق الكهربائي لدرجة فقدانه الوعي، ثم بفضل وساطة قبلية سلموه لإدارة البحث الجنائي التي أفرجت عنه لاحقًا.

- بتاريخ 2 يوليو 2019، اعتقلت قوة سعودية الصحفي والمصور يحيى السواري ونقل إلى مكان مجهول، ظل السواري مختطفا ومخفيا عن الأنظار حتى تاريخ 27 أغسطس حين نشر صورة حديثة له على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، قال إنه كان مختطفا في سجن تابع للسعودية وأكد: «طوال فترة الاعتقال لم أكن أدري أين أنا، تم نقلي لأكثر من سجن معصوب العينين ويداي مقيدة إلى ظهري». أضاف السواري: «في التحقيق تعرضت لتعذيب شديد نفسي وجسدي وصل لحد الصعق بالكهرباء والتهديد بقتل أخي الصغير بدر». وكان السواري يعمل لصالح مركز «صنعاء» للدراسات الاستراتيجية قبل اعتقاله وإخفائه قسريا في سجون القوات السعودية في المهرة.

- بتاريخ 18 يوليو 2019، داهمت قوة مسلحة شقة يسكنها بدر السواري 25 عاما، في مدينة الغيضة، وهو الشقيق الأصغر للصحفي يحيى السواري، واختطفت القوة المسلحة بدر ونقلته إلى مكان مجهول، وظل مخفيا حتى تاريخ 3 سبتمبر 2019، حين نجحت وساطة قبلية في الإفراج عنه بعد مناشدة مصورة ومكتوبة أطلقها شقيقه يحيى الذي عرض تسليم نفسه مقابل الإفراج عن شقيقه.

النافذة الرابعة

الاعتقال في الحد الجنوبي

يقاتل بعض اليمنيين للدفاع عن الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، غير أنهم يتعرضون للاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري في سجون الاستخبارات السعودية, وقد تمتد فترة إخفاء البعض من ستة أشهر إلى أجل غير معلوم، وقد يتم ترحيل بعض المخفيين إلى محافظة مأرب اليمنية.

حصلت «سام» على معلومات حول معتقلات أُنشئت على الحدود اليمنية السعودية, لمعاقبة المقاتلين اليمنين الذي يرغبون بالعودة إلى اليمن, أو الذين يطالبون بمستحقاتهم المالية، بعض هذه المعتقلات تقع في معسكرات تشرف عليها المملكة العربية السعودية، من بينها:

- معتقلات تتبع اللواء الخامس، الذي يديره أبو عبيده الحارثي، وهو قيادي مقرب من السعودية وتم تعيينه من قبلها, وأهمها: معتقل ثوبلة.
- معتقلات لواء الفتح الذي يديره رداد الهاشمي وأهمها: سجن الشرطة العسكرية، و معسكر القوات الخاصة ومعسكر الاستخبارات في القيادة.

يشار هنا إلى أن هذه المعسكرات أُسِّسَت على أُسس عشوائية هشّة، لا تمت للجانب العسكري بصلة، أو للقوانين المفروضة في السلك العسكري. وتعد المعتقلات في الألوية المذكورة، أماكن لممارسة الإضطهاد، والعنصرية، والمناطقية، وانتهاك للحقوق، والإهانات، والضرب، والتعذيب لبعض الأفراد، والاحتجاز لفترات طويلة.

محتجزون سابقون، كانوا ضمن قوام هذه الألوية قالوا لـ «سام» إن «من يقومون بقيادة تلك الألوية أعمارهم صغيرة، ولم يلتحقوا بالسلك العسكري مسبقًا، ولم يتلقوا التدريب، والتأهيل الصحيح بفن القيادة، ولا التعامل مع الأفراد، وخاصة في ميادين القتال بل يخيل لهم أن القيادة بجاحة واستعراض، ويتم الاحتيال على راتب الفرد الذي لا يأتي إلا وقد تجرع الفرد مرارة الحياة بانتظاره للراتب».

قال أحد المحتجزين: «في الآونة الأخيرة تم استقطاب عدد من الأفراد والذي يفيدون أنهم ذو خبرة في القيادة، عند تمكينهم من زمام القيادة وقاموا بإنشاء وحدة أسموها «وحدة الاستخبارات»، تبين أنهم لا يفقهون شيئاً، بل إن منهم من كان مشرفاً لدى جماعة الحوثي، وهم يجيدون فن التعذيب أكثر من سابقيهم، أتوا بهم لإكمال المشوار حيث أن لديهم خبرة في تلفيق التُّهم لمن عارض تلك التصرفات التي يقومون بها ضد الأفراد ومن يعترض يتم إخفاؤه في السجون أو ترحيله بدون راتب أو أية مستحقات، بتهمة التحريض».

كما توصلت «سام» إلى بعض المعتقلات التي تقع داخل المملكة العربية السعودية، حيث يتم احتجاز الجنود اليمنيين فيها، كمعتقل المنطقة الرابعة بخميس مشيط, ومعتقل ظهران الجنوب, ومعتقل السجن العام, وسجن الشرطة العسكرية, ومعتقل نجران العام, ومعتقل الشرطة العسكرية.

لواء الفتح

بحسب المعلومات التي حصل عليها فريق منظمة سام، يتم اعتقال كل معارض لسياسة وتوجُّهات رداد الهاشمي، وهو رجل سلفي عينته السعودية قائداً للواء الفتح. وبحسب المعلومات المُتحصل عليها، هناك سجون سرية وفيها يتم تعذيب المعتقلين سواءً في سجون محور كتاف أو في سجون العمليات المشتركة بنجران، والمُشرف المباشر على تعذيب المعتقلين هو عبدالرحمن الهاشمي، شقيق رداد الهاشمي.

ويُعتبر العقيد عبدالرحمن الخرزي، مسؤولًا للسجون السرية في محور كتاف بمحافظة صعدة، إلى جانب مناصب أخرى يتقلّدها، أما المسؤول الأول في تنفيذ الاعتقالات فهو ركن استخبارات المحور المدعو فارس أحمد مقبل معيض فرحان، أحد الشهود قال إن معظم المعتقلين من أبناء محافظة تعز، وذكر أن هناك قادة تم إخفاؤهم ولا أحد يعلم مصيرهم حتى اللحظة.

سالم (اسم مستعار)

«أحد الضباط يعتقل الجنود ويوشي بهم للجانب السعودي»

كان قائد قطاع في لواء الفتح الذي يقوده رداد الهاشمي, وهو أحد المعتقلين السابقين في اللواء. في شهادته لـ«سام» كشف سالم عن الكثير من المعلومات، من بينها أن هناك أشخاصًا كانوا يعملون مشرفين مع جماعة الحوثي، وفجأة صاروا قيادات في لواء الفتح، من بينهم ركن استخبارات اللواء الذي يمتلك سطوة اعتقال أي جندي، حسب شهادة سالم.

قال سالم : «أُعتقلت من قبل المدعو أبو محمد عبدالرحمن الخرزي الذي كان مشرفًا مع الحوثي سابقا، ركن الاستخبارات حالياً؛ بعد منشور أنزلته بصفحتي بـ«الفيس بوك» في الذكرى التاسعة لثورة 11فبراير». ظل سالم معتقلا لمدة 70 يوماً بسبب المنشور، كان المنشور حول قيادات عسكرية في اللواء تعرضوا للإخفاء القسري، ولم يعرف أحد عنهم شيئًا، من ضمن القيادات المخفية التي ذكرها سالم: العقيد /علاء عبد الجبار محمد، المكنى أبو سالم، قائد قطاع, والمقدم أحمد صديق النجاشي، قائد كتيبة التدخل السريع، والنقيب عمرو العمري ضابط ارتباط مع القوات السعودية، والرائد محمد العديني، وأكد سالم أن هناك ما يقارب 20 قائداً مازالوا مخفيين.

تهم كيدية

قال سالم، إنه كان يقود الطقم (سيارة عسكرية)، ليتفاجأ بطقم الاستخبارات يعترضه في الخط، وطقم آخر لشرطة المحور، أوقفوه وقاموا بإنزاله وأبلغوه أنه مطلوب للاستخبارات. أكد الأرحبي أنهم أدخلوه «سجنا أرضيا عرضه متران وطوله ٣ أمتار، وكان في داخل هذا السجن حوالى 20سجيناً» وتابع: «بقيت فيه خمسين يومًا دون أي تحقيق، فقمت بالإضراب عن الطعام والشراب فتم استدعاء ركن الاستخبارات وقال لي أنت مطلوب إلى الرياض، وحين استفسرت عن التهمة، قال إني من جماعة تنظيم القاعدة فقلت له اثبت عليّ وأنا أتحمل الجزاء».

الاستخبارات قالت لسالم إنها أبلغت رداد الهاشمي، قائد اللواء، بأن يتابع قضيته في الرياض، قال سالم إن الاستخبارات قالوا له أيضاً «لن نقوم بتسليمك» ، وأضاف: «أنا عرفت أن الأمر غير صحيح ولست مطلوبا من قبل السعوديين». ويضيف: « في البداية يتم اعتقالك من قبل اليمنيين ثم يقومون بتعذيبك، وبعدها يرفعون بهم قضايا أنهم تنظيم قاعدة أو أنهم من جماعة الإخوان المسلمين، أو أنهم عملاء, ثم بعد ذلك يجري نقلهم للسعودية».

قابل سالم، شخصا يدعى أبو محمد عبدالرحمن الخرزي، وهو ابن خال رداد الهاشمي، وطلب من الخرزي أن يبقى مكانه وأنه سيراجع عنه عند السعوديين، واستمر بعدها عشرة أيام في السجن، ثم قابل رداد الهاشمي، يقول سالم: «قال لي رداد الهاشمي، أنت إصلاحي وأنتم من خربتم البلاد، فحصل مشادات كلامية بيني أنا ورداد الهاشمي فردني السجن لمدة عشرون يوماً».

الوشاية للجانب السعودي

يتم إخراج أغلب المحتجزين الساعة التاسعة مساءً، ويتم تعذيبهم حتى الساعة الخامسة فجراً، تعذيب بالكهرباء والركل واللطم وأعينهم مغطاة، كما يجري رش أجسادهم بمادة الديزل، بعض المسجونين يفقدون الوعي داخل هذا السجن.

السجون التي داخل المحور يشرف عليها عبدالرحمن الهاشمي شقيق رداد الهاشمي، وعبدالرحمن الخرزي ابن خال رداد الهاشمي الذي كان مشرفًا مع مليشيا الحوثي في محافظة الحديدة. يرى جلال أن السعوديين لا يعرفون سجون رداد الهاشمي، فبعد تعرض المعتقلين للتعذيب، يقومون بافتعال فوضى داخل السجن، حينها يقوم رداد الهاشمي برفع تقارير ضد المسجونين أنهم حوثيون وتنظيم قاعدة ويسلمهم للاستخبارات السعودية.

قال سالم إنه لم يتعرض لأي تعذيب، وإنما كانوا يهددونه بالتصفية، وبعد أن قام زملاء سالم بإبلاغ والده، تواصل والده مع قائد المنطقة العسكرية الثالثة وشرح له القصة، فقام قائد المنطقة العسكرية الثالثة برفع مذكرة إلى نائب رئيس الجمهورية ووصل الخبر إلى رداد الهاشمي قبل أن تصله مذكرة من نائب الرئيس فقام بإخراج سالم وطلب منه ضمانة ألا يتحدث بما يدور في المحور داخل السجون وعن المخفيين والتعذيب الذي يتعرضون له.

يقول سالم ، إنه عندما خرج من السجن، حصلت مظاهرات داخل المحور، فجاء ضباط سعوديون إليهم للنظر فيما يعانونه، قال سالم: « قلنا لهم زملاؤنا داخل السجون السرية عند رداد الهاشمي، فقاموا بتشكيل لجنة للنزول إلى السجون السرية، فقام رداد الهاشمي بإخراج المسجونين قبل أن تصل اللجنة السعودية فوصلت اللجنة إلى كل السجون ولم تجد غير 10 أفراد من200سجين تم إخراجهم».

العقيد/ محمد طه الأصبحي

عمل العقيد «الأصحبي» 50 عامًا، كضابط سابق في البحرية اليمنية، قبل أن يُؤسس اللواء الخامس حدود في منفذ علب الحد الجنوبي للملكة العربية السعودية حيث شغل وظيفة ركن الإمداد كما وعمل قائدًا للكتيبة الثانية. إضافة لمشاركته السابقة في الحرب ضد مليشيا الحوثي، حيث كان يعرف عنه الانضباط والتفاني في عمله. في نهاية عام 2019 تم استدعاء العقيد «الأصبحي» من قبل اللواء «محمد الباهلي» , قائد اللواء الخامس حرس حدود, حيث تم اعتقاله وإخفاؤه من قبل القوات السعودية بأوامر من سعد آل جابر -أخ السفير السعودي- في اليمن. وبحسب الشهادات التي تحصلت عليها «سام» فقد تم اعتقال «الأصبحي» من الخطوط الأمامية لأسباب يُعتقد أنها تتعلق بوشاية من أحد الضباط الكبار الذي كان «الأصبحي» معترضًا على تعينه، ولم يعرف عنه أي معلومة منذ لحظة اختطافه على يد القوات السعودية، كما لم يسمح لذويه بزيارته أو الاتصال به أو حتى معرفة مكانه بالتحديد. حيث تتضارب الأنباء عن مكان توقيفه ما بين سجن نجران أو السجن العام في عسير.

معتقل الاستخبارات

تتواجد الزنازين الانفرادية، داخل 6 غرف متجاورة، وتقع هذه الغرف داخل حوش بطول 12 مترا وعرض مترين ونصف تقريبا، وبداخل الحوش غرفتان للتسجيل، لأن كاميرات المراقبة موزعة على أنحاء متفرقة من سجن الاستخبارات، كما يوجد عمبر بحوش صغير عليه غرفتان تقدر مساحة الواحدة منهما بـ»خمس أمتار ضرب ستة»، تعد الغرفتان مع الحوش الصغير معتقلًا جماعياً.

يُزج بالمعتقل في زنزانة مظلمة، مقيد القدمين، مساحة الغرفة تقدر بمترين في متر، وجوارها حمام صغير مساحته تقدر بنصف متر في نصف متر. يقول أحد المعتقلين إنه بقي في الزنزانة لشهرين دون أن يرى أحدا.

أما محتجز سابق تم الإفراج عنه، فيقول: «إدارة هذا المعتقل، لا يعرفون معنى الإنسان ولا يوجد لديهم رحمة. كانوا يدخلون بين الحين والآخر يضربوننا بكوابل نحاس، ويرجع الأمر في ذلك إلى أهواء الجنود الذي كانوا يعذبوننا، ففي بعض الأحيان كانوا يقومون بتوقيف عشرة أفراد من الجنود المعتقلين، وضربهم حتى يسيل الدم، ويكيل لهم السب والشتم والتهديدات.

جمال ـ اسم مستعار لأحد الجنود في الحد الجنوبي ـ يقول لـ «سام» في شهادته «إن عناصرالاستخبارات السعودية منتشرة بيننا بلباس مدني، ولا يستطيع أي شخص استخدام جواله بحرية خوفا من الاعتقال. وعندما يريدون اعتقال شخص، يحضر إليهم دون أن يشعروه أنه مطلوب، وحين لا يعود الينا، ندرك أنه اعتقل». وأكد جمال: «أعرف شخصا طلبوه بالاسم، ثم ذهب من عندنا إلى مقر القيادة السعودية، ومن هناك أخذوه إلى السجن، ولما سألنا عنه، قالوا أخذوه سجن الاستخبارات، ولا نعرف عنه شيئا حتى الآن».

قائد كتيبة وضابط أمن وأركان حرب.. سجن وترحيل

«رغم براءتنا وسمعتنا وخدمتنا وآثار الرصاص في أجسامنا، رحلونا بلا مستحقات ولا بطائق ولا حتى ملابس».

سيف سعد

27 سنة, كان يعمل في اللواء 102، بجبهة باقم في محافظة صعدة، سيف يعمل كمساعد في عمليات محور آزال، وقائد كتيبة التدخل السريع بظهران الجنوب, أُعتقل بتاريخ 11 مايو ايار 2019 بجبهة آل ثابت في جيزان، ثم نُقل إلى الاستخبارات السعودية، في مدينة جيزان. قال «سيف» إن قائد لواء صقور اليمن، أحمد القطريفي وضابط أمن اللواء محمد القطريفي ورائد سعودي يعمل في المفرزة السعودية، نسقوا فيما بينهم وأشاروا إلى أن سيف متستر على أفراد ويهرب حشيشا، فدبروا ما وصفها بال «بيعة» ليعتقلوه.

جمال وهو شقيق «سيف» كان أيضًا ضابط أمن قطاع الميمنة، وصالح العريقي أركان حرب القطاع، أخذتهم الاستخبارات السعودية في قوة جازان، وبعد شهر تم إلحاق عشرين فردا من أفراد القطاع الذي يعملون فيه إلى الاستخبارات السعودية، بدون تهمة، ومن ثم جرى ترحيل بعضهم.

قال سيف، لمنظمة سام، إنه خضع للتحقيق بعد 13 يوماً من الاعتقال، وأكد: «كان التحقيق كله لصالحي وكل التهم الموجهة ضدي لم يثبت منها شيء، وبعد التحقيق مباشرة أدخلونا أنا وأخي والأركان زنازين انفرادية، مقيدين في الأرجل، والزنزانة متر ونصف في خمسين سنتميترا، من غير ضوء». ظل قائد كتيبة التدخل السريع سيف، وشقيقه ضابط أمن قطاع الميمنة جمال، وأركان حرب القطاع صالح العريقي، شهرين في هذه الزنازين الانفرادية، يقول سيف إنه التقى بالكثير من المعتقلين في السجن «كنا حوالي خمسين ولكن لا نستطيع الحديث مع بعض». واصفاً المعاملة التي لاقوها بأنها «معاملة لا ترقى لمتسوى البشر».

جرى استدعاء المعتقلين مرة أخرى للتحقيق، وهذا التحقيق كان بمثابة اعتراف من الاستخبارات السعودية، بعدم وجود تهمة على المعتقلين، وأشار فريق التحقيق، حسب قول سيف، إلى أنهم يؤدون واجبهم بموجب تقارير، وأكد بأنهم قالوا له «لم نظلمك، ومن ظلمك هو قائدك الذي رفع التقرير». قالت الاستخبارات إنها أبلغت قيادة اللواء أنه لم تثبت أي تهمة منسوبة لسيف وشقيقه ضابط أمن القطاع، وأركان القطاع، وأنهم في انتظار الرد ما إذا كانوا سيعيدونهم إلى اللواء في مواقع الجبهة أو إلى الترحيل، رغم ذلك بقوا لشهر آخر في الزنزانة، بعدها كما يشير سيف: «تم ترحيلي إلى اليمن من غير أي مستحقات حتى الحاجات الشخصية كالبطائق والجوازات والجوالات والملابس في اللواء».

أكد سيف، أنهم لم يعطوه أي شيء رغم براءته وسمعته وخدمته في محور آزال وفي اللواء الذي يعمل فيه، صقور اليمن، ورغم التضحيات، والرصاص التي مازالت باقية في أجسامهم، وقال: «هذا الجزاء الأول، والآن تم تلفيق تهم لأخي الثالث، وهو معتقل في قوة جازان العسكرية داخل سجون الاستخبارات، وهذا الجزاء الثاني الذي يعاقبوننا فيه».

رضيّ عبده محمد على محسن الواحدي
من الحشد للمملكة الى سجون المملكة

اعتقل «الواحدي» 37 عاما، والذي كان يعمل مدرسًا في محافظات شبوة الجوف ومأرب في عام 2015 على يد قوات الحوثي في العاصمة صنعاء، حيث استمر اعتقاله لعام 2016 ثم تم الإفراج عنه وانتقل للعيش في مأرب، وهناك التحق بالجيش.

عُين «الواحدي» في الحشد بألوية الحد الجنوبي، واستمر في عمله ثلاثة أشهر، ثم فُقد الاتصال به بشكل مفاجئ، حيث تم اعتقاله من منفذ الوديعه، ولم يتم إخبار ذويه إلى أن وصلت لهم رسالة نصية منه عبر الصليب الأحمر. حيث أبلغ والده بأنه معتقل في أحد السجون السعودية «سجن القوات المشتركة- بمنطقة شرورة» دون معرفة الأسباب أو إبراز أي أمر قضائي، كما تم منع ذويه من زيارته أو الاتصال به.

أفاد «حسام» شقيق «الواحدي» لفريق «سام» في شهادته عن الظروف التي رافقت اختفاء شقيقه بما يلي: «دخلنا في عام ٢٠١٦ إلى منطقة تدعى «الدرب» لتجميع المقاتلين و تدريبهم، ولما اكتمل عدد الأفراد اتصل بي أخي «رضيّ» وقال لي: اليوم سوف آتي إليك أنا و15 فردا، وسأعاود الاتصال بك من جوال السائق الهندي الذي كان يقوم بتوصيل الأفراد من الوديعة إلى مكان تدريب، وأخبرته بضرورة أن يتصل بي حتى يطمأنني عن مكانه وأخبرني بأنه سيقوم بذلك، كان وقت تلك المكالمة في عصر اليوم وبقيت منتظرًا اتصاله حتى وقت متأخر من الليل لكنه لم يتصل». يضيف حسام: «بعد ذلك راسلني أحد المرافقين الذي كان مع أخي في الوديعة وقال لي إن أخي قد تحرك بعد صلاة المغرب، بعدها فقدنا أثره ولم نعلم شيئا عن مكانه، حتى وصلت رسالته عبر الصليب الأحمر». وأكد حسام « بأن أخاه «رضيّ» اتصل به من رقم محلي حيث أخبره بضرورة تحركهم للإفراج عنه من عند علي محسن الأحمر».

يشار هنا إلى أن إفادة أقارب «رضيّ» تؤكد بأنه معتقل منذ أربع سنوات وأن وضعه الصحي متدهور، وأنهم يخشون على حياته في ظل اعتقاله المستمر دون أي مبرر قانوني.

يعاملونا كأعداء

يتم اعتقال الجنود اليمنيين الذين يخوضون المعارك ضد مقاتلي جماعة الحوثي على طول الشريط الحدودي مع اليمن بشكل مستمر، واقتيادهم لأماكن مجهولة، لتبدأ معهم رحلة من الإخفاء القسري والتعذيب والانتهاكات.

في الثاني من مايو «ايار» 2020، اعتقلت القوات السعودية 19 مجندا يمنياً من الحدود، بسبب احتجاجات الجنود على المعاملة السيئة التي يلاقونها.

أفاد «م.أ» وهو أحد الجنود الذين تم اعتقالهم في شهادته: «كنا 19 فرداً ومن محافظات مختلفة، ومن منتسبي لواء يسمى (الواجب) وقائده سعودي، دخلنا السجن معاً، إلا أنهم خرجوا وبقيت رهن الاعتقال والتعذيب، الذي سبب لي أمراضا في جسمي ما زلت متأثراً بها حتى اللحظة».

كما أكد أن «الاعتقال جاء بسبب تداول لمقاطع فيديو يظهر فيها الجنود وهم يحتجون على سوء المعاملة التي يلقونها من ضباط وأفراد الجيش السعودي، حيث يعاملنا أفراد الجيش السعودي كأعداء أكثر من كوننا أصدقاء أو مقاتلين أتينا للدفاع عن بلادنا وبلادهم في الوقت نفسه». مؤكداً أنهم ظلوا يومين كاملين في أحد الشوارع، تحت الحصار، مُنع عنهم الأكل والشرب، كانت 60 «دورية « تحاصرهم. وقال «م أ» إن عدد المحتجين كان ما بين 600 إلى 700 فرد، من اللواء وألوية عسكرية أخرى.

بعد إنهاء الاحتجاج، ألقت القوات السعودية القبض على 19 مجنداً، من بينهم «م.أ» الذي تعرض للتعذيب من أول دخوله، ضرباً وركلاً والضغط على القيود الحديدية، في اليدين والقدمين، وأشار إلى أن ما حدث لم يكن تحقيقاً بقدر ما هو انتقاماً منه, فقد تأثرت رجله اليمنى، أصبح فيه «اعوجاج» يعاني منه حتى اللحظة، بسبب الضغط الشديد عليها بالقيود الحديدية.

بعد التحقيق الأول مع «م.أ»، فُصل تماماً عن الآخرين، وأدخل سجنا انفرادياً مقيد اليدين،» إضافة إلى تعذيب يومي، يصفها بـ»التصليب»، حيث يظل واقفاً على قدميه دون حركة، وإذا تحرك يأتي الجندي المكلف بحراسته, ويقوم بركله من الخلف, وتكرر معه الأمر عدة مرات.

بعد شهر تعرض «م.أ» للتحقيق مجدداً، تكرر الاستدعاء بشكل شبه يومي، لغرض التعذيب باستخدام الكيبل، وهي مادة مطاطية مؤلمة, يقول «كان الجلاد مستعدا بالكابل, حين يبدأ المحقق بنطق السؤال، يباشر هو بالضرب المبرح على أي منطقة في جسدي ما عدا الوجه، كان يضربني قبل أن أتكلم». وأضاف أنهم لم يعرفوا أين كانوا «معتقلين» قسرياً، لأنهم دخلوا السجن، ثم الزنازين بعد أن جرى تغطية عيونهم، لم ير النور هو إلا بعد ساعات، وجد نفسه بين أربعة جدران، لا يعلم أين موقعها على الأرض، ذلك ما كان يشعره بالخوف أكثر.

عرف «م.أ» مكان المعتقل بالصدفة، قال: «اكتشفنا المكان الذي نحن فيه بالصدفة، بعد أن رأينا كتابة في أحد الأماكن بالسجن، حين كان يتم إخراجنا للتحقيق، كنا في سجن قيادة قوات جيزان، في الاستخبارات العسكرية التابعة لها»، علما بأن قائدها هو «محمد الشهراني».

عانى «م.أ» في السجن من آلام الكلى، يقول: «ماء السجن فيه أملاح وأتربة ولم أكن وحدي أعاني من آلام الكلى، كنا 5 معتقلين نعاني من ذلك، بسبب تعمدهم أن يكون الماء ملوثاً، تكونت لدي حصوات جديدة, وتضاعف خلل وظائف الكلى، أعطيتهم تقريرا سابقا لي إلا أنهم زادوا من تعذيبي»، وأضاف: «لا يوجد في السجن علاج غير المهدئات، وهي ما يعطونا إياها، كان الألم يجتاح جسدي، مع ذلك يرفضون إعطائي علاجاً بموجب التقارير الطبية الموجودة، وأحيانا يأتي أطباء يقولون لهم هؤلاء يحتاجون علاجاً أو تتأثر صحتهم، إلا أنهم لا يأخذون بكلام الأطباء». أما الطعام، فيوزع سجن الاستخبارات على المعتقلين الأكل بتعبير «م.أ» «كي لا يموتوا فقط» علاوة على «تعمد سلطات السجن بأن يكون الطعام غير ناضج، ما سبب لنا الحساسية، فكل من خرج من السجن، كان يعاني من الحساسية».

وعن المعتقلين ممن تعرف عليهم في السجن, يقول عنه «م.أ» بأن عددهم كثير, وسجنوا على أمور تافهة, يتذكر أحدهم, بأنه ما زال معتقلاً منذ 11 شهراً، بسبب اسم ابنته، الذي وجدوه مكتوباً على «جوازه» كان اسمها حماس. ويقول كنت في الزنزانة أسمع أصوات تعذيب من الزنزانات المجاورة، كانت الأصوات لا تنقطع ليلاً ونهاراً أحيانا.

المعتقل السابق «م.أ»، الذي أُفرج عنه لاحقاً، أكد أن القيادات السعودية حرمته من حقوقه الشخصية، كما حرمته السلطات السعودية من حقوقه المادية وهي رواتبه لخمسة أشهر، بعد أن عذبته وأحرمته من حقوقه الإنسانية، ليخرج من أراضيها ترحيلاً بعد ضغوطات على قائد الحشد، «سعد آل جابر» من شخصيات علمت بقصته. خرج «م.أ» بصورة مهينة، وكان أيضا يرفس بالقيود, حتى منفذ الوديعة.

النافذة الخامسة

اختفاء داخل المملكة

رشاد الحميري .. استدعاء تبعه اختفاء

في منتصف حزيران/ يونيو 2016، أُعتقل العقيد «رشاد الحميري» وهو عضو بالمجلس العسكري لمقاومة محافظة إب اليمنية. تعرض رشاد الحميري للإخفاء من قبل السلطات السعودية عقب دعوته لاجتماع في مكتب الأمير فهد بن تركي آل سعود، بحسب إفادة أحد أقاربه لـ«سام»، لكنه ووفقًا لعائلته، تم الغدر به حين وصل أراضي المملكة السعودية. وذكرت عائلته أنّ ابنها يحاكم في محاكم سرية، ولم يسمح لهم بزيارته حتى الآن، وأكدت العائلة أن حالته الصحية كانت غير مستقرة قبل عملية الإخفاء نتيجة معاناته من مرض بالقلب إضافة إلى مرض السكري.

ولفتت العائلة إلى تلقيها اتصالاً هاتفياً، من رشاد، أخبرهم فيه عن استعداد السلطات السعودية للبدء في محاكمته، مطالباً إياهم بنشر قضيته إعلامياً، ثم أُغلق الهاتف ولم يَسمحوا له باستكمال كلامه مع زوجته. التي توفيت يوم الجمعة 12 أكتوبر 2018، وتركت خلفها 8 أطفال بلا معيل، يذكر أن عائلته تعيش مأساة النزوح من محافظة إب لأنهم كانوا ملاحقين من قبل ميلشيا الحوثي بعد اقتحامها للمحافظة.

الصحفي مروان المريسي .... اخفاء بلا رحمة

يعمل «مروان» كصحفي ، تم اخفاؤه قسرًا بتاريخ 1 يونيو 2018، بعد اختطافه من قبل جهات أمنية سعودية أثناء عودته من المستشفى التخصصي الطبي في الرياض. أبلغت الجهات الأمنية عائلة «المريسي» بوجوده لديها لعدة أيام، متعهدين بالإفراج عنه بعد وقت قصير، وطلبوا من عائلته بعدم إثارة موضوع اختطافه على وسائل الإعلام حرصاً على سلامته.

أفاد شهود مطلعون على تفاصيل إختطاف «مروان» في شهادتهم «لسام»: «على الرغم من مراجعة عائلته للجهات الأمنية السعودية ووزارة الداخلية مراراً، وحتى اللحظة لا معلومات لديهم عنه ولم يسمح لهم بالاتصال به, حتى سمح لأسرته بزيارته في 3 اغسطس 2019.

الجدير ذكره أنّ الصحفي اليمني «المريسي» أب لثلاثة أطفال أكبرهم 8 أعوام، ويقيم هو وعائلته في المملكة العربية السعودية بشكل رسمي منذ العام 2003، ويعمل في أكثر من مؤسسة إعلامية سعودية منها قنوات المجد والرسالة وMBC وصحيفة سبق, ونتيجة لنشاطه الذي يركز في الغالب على وسائل الإعلام الرقمية، والمحتوى الإبداعي والتسويق الإلكتروني، فقد استطاع استقطاب العديد من المتتبعين على وسائل التواصل الاجتماعي.

لقد حرمت السلطات السعودية الصحفي مروان المريسي من حضور جنازة ابنه واختة اللذين توفيا وهو في المعتقل.

عبد الكريم ثعيل ....اعتقال مسؤول حكومي

الصحفي عبدالكريم حسين علي أحمد ثعيل, 35 عاما، يشغل منصب وكيل أول لأمانة العاصمة، متزوج وله طفل رضيع، اعتقل من مطار جدة بتاريخ 12 مارس 2020. في شهادته لـ»سام» قال شقيقه بسام: «عاد أخي من محافظة مأرب بعد زيارة تفقدية لجرحى الجيش والمقاومة، كان برفقة زوجته وابنه الرضيع محمد، عاد من مطار سيئون إلى مطار جدة الساعة 11 ظهراً، وتم اعتقاله من قبل السلطات السعودية من أمام زوجته وابنه الرضيع».

أكد شقيق «عبد الكريم» أنهم لا يعرفون أي تفاصيل عنه، وأضاف: «لم نستطيع التواصل معه، تواصلت مع العليمي مدير مكتب رئاسة الجمهورية، وقال لي إنه خاطب اللجنة الخاصة مرتين لإطلاقه، وأيضاً تواصلت مع السفير السعودي والسلطات السعودية ولم يعطونا سبب الاعتقال، ولم يسمحوا لنا بزيارته ولم نلق منهم أي تجاوب».

اجتمع مشايخ وأعيان وقيادات صنعاء في مأرب ورفعوا عدة خطابات لإطلاق «عبد الكريم»، بعثوا برسائل إلى قيادة التحالف ورئاسة الجمهورية وإلى الملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان، يقول شقيق «عبد الكريم» في حديثه لفريق سام: «سلمنا الخطابات ولم نتلق ردا، تواصلنا مع السفير اليمني في المملكة ولكنه تجاهل كل مطالبنا، ولم يعطنا أية معلومات عن أخي وسبب اعتقاله».

وأضاف أن «أخاه عبدالكريم كان قد رفع قضية على المدعو حمود العشبي في الرياض؛ بسبب اعتدائه هو وأولاده على أخي، ومازالت القضية في النيابة، تواصلت مع محامي أخي في المملكة وأكد لي أنه لم يتم الحكم فيها، وإن تم فهو في صالح أخي وسجن العشبي، وأن لا علاقه لها في اعتقاله، وذكر أنه كانت هناك خلافات إدارية بين أمين العاصمة عبدالغني جميل وأخي، وحسب كلام زوجة أخي أن جميل وشى بأخي للمخابرات السعودية».

اطلق سراح ثعيل في 29 مايو 2020, بعد تدخل وساطات قبلية ورسمية في الحكومة اليمنية, عبر السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر.

علي محمد

علي محمد، محافظة إب، من مواليد 1995، يعمل مديرًا لإحدى قاعات الأميرة للمناسبات في الرياض. يوم الثلاثاء 21 أبريل 2020 الساعة 8 والنصف مساء، قدمت ثلاث سيارات وفيها أكثر من 10 أشخاص يلبسون الزي المدني ويحملون أسلحتهم «مسدسات «. كان هشام في منزل أحد أقاربه في الرياض، أثناء فترة الحظر الذي اعلنته السعودية لمواجهة وباء كورونا.

قال شقيق علي «سيف»: «تم الاتصال بأخي من أحد الأشخاص على أنه من وزارة الصحة وعليه الحضور إلى القاعة التي يعمل بها من أجل تعقيم القاعة، أخبرهم علي بأنه لا يوحد لديه تصريح خروج بسبب الحظر، فأخبروه بأنه من الضروري الحضور وأعطاهم رقم كفيله صاحب القاعة ليتواصلوا معه، وهو سيفتح لهم القاعة لأن المفاتيح عنده، المتصلون أبلغوا علي بأنهم سيأتون إلى حيث يقيم ليأخذوه إلى القاعة ثم يعيدونه إلى المنزل، فأرسل لهم علي الموقع المتواجد فيه. وعندما وصلوا أخذوا علي إلى السيارة وصعد 5 أشخاص لتفتيش المكان الذي كان جالساً فيه».

وأكد شقيق علي بأننا «حاولنا أن نسأل عنه في أقسام الشرط وفي الجوازات وفي غيرها من الجهات ولم نجده، حاولنا عبر أشخاص في السفارة اليمنية أن يبحثوا عنه عند الجانب السعودي إلا أنهم بحثوا في جميع الأقسام فلم يجدوه، وكانت الجهة الأخيرة هي المباحث العامة في السعودية وهي جهات مختصة بأمن الدولة والقضايا الجسيمة، وهذه الجهة وصلتني بعض المعلومات أنه متواجد بها». يشار هنا إلى أن ذوي علي محمد، أكدوا أنهم لم يحصلوا على أي رد من الجانب السعودي، ولا يعرفون ما إذا كانت هناك إمكانية للوصول للجهات الأمنية في السعودية، وقال أحد أقاربه إن السفارة لم تتلق أي رد.

جمال الغراب

جمال الغراب، صحفي يمني، 40 عاما، تعرض للاعتقال في مدينة عدن بتاريخ 26 أغسطس 2019، من قبل قوات تتبع المملكة العربية السعودية حسب تأكيده، ونُقل إلى العاصمة السعودية الرياض بتاريخ 3 نوفمبر. في شهادته لـ»سام»، قال «الغراب» إنه وبعد نقله إلى الرياض: «وضعوني تحت الإقامة الجبرية داخل فندق المهيدب في العليا»، وأضاف: «ومن ثم نقلوني إلى داخل بدروم أرضي لأشهر، ثم وضعي تحت الإقامة الجبرية في فندق «بلازا ان» بمنطقة العليا، ومن ثم أعادوني مرة أخرى لذات الغرفة».

ظل الغراب في المعتقل لمدة ثلاثة أشهر، بصورة منفردة حسب تعبيره، وتابع: «أصبت بألم شديد في العمود الفقري بسبب عدم وجود الفراش المناسب في إحدى الغرف، وظهرت تقيحات في جلدي، وكنت أحيانا من شدة الحر أنام بالأرض، وأحيانا يشغلوا المكيف فأصاب ببرد شديد، ورغم توسلي لهم بمعالجتي لم يقدموا شيئا».

وأردف «الغراب» أن اعتقاله جاء على خلفية تغطيته الإعلامية فيما يخص «حافلة ضحيان بصعدة والتي استهدفها الطيران السعودي بتاريخ 9 أغسطس 2018 وقتل فيها عدد من المدنيين»، وأكد: «كنت أخضع للتحقيقات الليلية المستمرة من المساء وحتى الفجر، حول أنشطتي الصحفية وأعمالي وتقاريري في صحيفة الأخبار اللبنانية وموقع العربي اللبناني، وعن الأخبار المنشورة في موقعي الفجر الجديد ومن كان يمولني وعلاقاتي بقطر والكثير من الأسئلة». يشار هنا إلى أنه وقبل إطلاق سراح «الغراب» من فندق سينتروا، ووضعوه داخل بدروم أرضي» قبو فلا» بمنطقة قريبة من حي السفارات تقريبا، استمر في القبو لأسابيع حسب إفادته.

كما أشار إلى أنه وبعد ترحيله إلى عدن «تواصلت مع منظمة Free Press unillemted وهي منظمة هولندية، حيث أرسلت لي منحة طارئة شملت قيمة تذاكر سفر ومصروفا شخصيا، ساعدتني على الفرار من عدن إلى إثيوبيا بتاريخ 24 يناير 2020».

علي الحجوري

بتاريخ 11 فبراير 2019 اعتقلت شرطة مدينة جيزان جنوب السعودية، الفنان اليمني علي الحجوري، على خلفية قضايا رأي ونشر، بزعم وجود بلاغ تقدم به أحد اليمنيين المقيمين بالمملكة العربية السعودية بدعوى الإلحاد وانتقاد الدين والعلماء، وعلمت «سام» أن الفنان على الحجوري يعامل بصورة غير لائقة.

بتاريخ 17 ابريل 2019 أفرج عن الحجوري، ولم تعرف تفاصيل الإفراج بسبب رفضهم الحديث عن ذلك.

سجن الشميسي

أفاد «ع.س»وهو مغترب يمني في المملكة العربية السعودية، سُجن في الشميسي وهو سجن وصفه بأنه لأصحاب القضايا الجنائية يشاركهم فيه المُخالِفُون لنظام الإقامة في المملكة. يقول «ع س» لـ«سام»: «قصتي بدأت عندما اختلفت مع كفيلي الذي طلب مني عشرة آلاف ريال سعودي لكي يجدد لي الإقامة، وهذا صعب، فقلت في نفسي: لا حل لي إلا الخروج من الحدود بطريقة غير قانونية، بحيث لو حدث تراجع للقرارات يمكن لي أن أعود ثانيةً بدلاً من الترحيل النهائي، وقبل وصولي إلى المنطقة القريبة من اليمن تم اعتقالي من قبل جندي سعودي بحجة أنها منطقة محضورة، وأحالوني للتحقيق والتأكد من هويتي وأي جهة أتبع، فأظهرت لهم الإقامة الخاصة بي، وهي إقامة قانونية سارية المفعول، فوضعوني أربعة أشهر في الاعتقال ثم الترحيل بتهمة اختراق الحدود، أحالوني لعدة سجون وعند الانتهاء من الثلاثة الأشهر ظلوا يماطلون في الإفراج عني، وبعد خمسه وعشرين يوماً تم ترحيلي مع عدد من اليمنيين، قيدونا بالحديد من مدينة جيزان وحتى منفذ الوديعة، كل شخصين في قيد مشترك لليد والرجل».

أشار «ع س» أنه لا يوجد أكل جيد في السجن، وأن القاذورات والأمراض الجلدية تنتشر بداخله، وذكر أن الطبيب يأتي مرة في الأسبوع ويعطي المرضى حبوبا لا تجدي، وأضاف: «إذا قمت بالاعتراض أو طالبت بحقوقك، يتم ضربك بالكابل الكهربائي ويقولون لك: كلكم حوثيون. كما أن السجن مزدحم جداً، يعتبر مجمعا لأناس يأتون بهم من أماكن مختلفة، أحد عنابر السجن فيه (11) غرفة وصالة طولها خمسة في خمسه متر، يقبع فيه تقريباً (1800) شخص، الناس نائمون في الصالات والممرات، بين القمامة وتحت الدرج، وأكثر الناس يفترشون الأرض، وحالتهم صعبة جداً، لا أحد يحتمل، حمامات السجن سيئة، وغير مؤهلة «.

سجن الدبرة «إذا مات أخبرونا»

مصطفى محمد أحمد النهاري، جرى ترحيله قبل ٧ أشهر من المملكة، مر من خط عدن ـ العبر وتعرض للإهانات. ذكر «النهاري» أنه كان مقيما في المملكة العربية السعودية، وكانت الإقامة بحاجة إلى إجراءات للتجديد والرسوم، غير أنه لم يقدر على دفع المبلغ، فقرر أن يسافر من الحدود، وهناك ألقى القبض عليه وإيصاله إلى سجن الدبرة.

في هذا السجن التابع لقطاع الحدود، يقول النهاري إنه بقي لثلاثة أشهر، كما أكد: «لاقينا أشد أنواع العذاب, ضُربنا إلى درجة الموت ولم نكن نظن بأننا سوف نرجع إلى أهلينا، صَفْع بالأيدي على وجوهنا وضَرْب بالعصي على أجسادنا».

النهاري قال إن من يمرض في السجن يموت، وروى: «أتذكر صديقا لنا كان معتقلا بسبب تهريب أبقار إلى السعودية, ومرض مرضًا شديدًا، وكنا نصيح أن الرجل سيموت، ولكن لا أحد يأتي، وبعد فترة جاءنا شخص وقال «إذا مات أخبرونا»، بعدها أسعفوه بعد أن أوشك على الموت وأخبرونا بعدها أنه مات». يضيف النهاري: «بعدها أطلقوا سراحنا وعدنا إلى اليمن ووقعنا في أيدي المجلس الانتقالي ووجدنا من الإهانات ما لا يوصف».

النافذة السادسة

هذه النافذة التي جعلناها خاتمة لنماذج اليمنيين خلف قضبان المملكة، حيث تنقل الضحايا بين سجون مختلفة، ولُفقت لهم تهم مختلفة، تعرض أحد السبعة للتعذيب حتى الموت، استمرت فترة الاحتجاز من قبل الحرب 2014، وحين خرجوا فوجئوا بوضع مأساوي.

امتدت الوقائع من السلم للحرب، تنوع التعذيب، رغم المذكرات التي تثبت قانونية وجودهم في البحر، حاولت السلطات الأمنية في السعودية خلق تهمة أو ثغرة تثبت قانونية الاحتجاز، لم تفلح أي محاولة، لا مخدرات و لا أسلحة بلا تصاريح، لا وجود في الممر الدولي دون بلاغات رسمية، لأن التفاصيل تلخص وضع المحتجزين بشكل عام، وضعنا هذه القصة في خاتمة النوافذ، مع أنها ليست خاتمة اعتقال اليمنيين.

واقعة اعتقال تعسفي لضباط بحارة يمنيين

أسماء الضحايا

1. **أديب أحمد فضل يحيى** – ضابط بحري يعمل لدى الشركة حراسه أمني.
2. **نبراس عيدروس عبد الرحمن بحرق** – ضابط بحري يعمل لدى الشركة حراسه أمنية.
3. **زيد علي عبده القادري –** رقيب في خفر السواحل يعمل لدى الشركة حراسه أمنية.
4. **علي أحمد مثنى فايد** – مندوب من شركة جولدن ستار للخدمات العامة والأمن البحري.
5. **أحمد إبراهيم مقري –** صياد يمني.
6. **سالم موسى عايش** – صياد يمني .
7. **عادل خلوفة –** صياد يمني من ميدي «توفي تحت التعذيب على يد الأجهزة السعودية».

بتاريخ 2014/11/22 خرج الرقيب زيد علي عبد القادري- ضابط في خفر السواحل اليمنية، مع اثنين من زملائه، في مهمة رسمية لحماية سفينة تجارية قادمة من الإمارات. انطلقوا من المهرة، واتجهوا إلى قناة السويس بمصر. الفريق الأمني الذي رافق السفينة الإماراتية يتكون من: أديب أحمد فضل يحيى، ضابط بحري، نبراس عيدروس عبد الرحمن، ضابط بحري، زيد علي عبده القادري، رقيب في خفر السواحل.

كان هذا الفريق مكلفاً أيضا من شركة «جولدن ستار»، وهي التي استخرجت لهم تصاريح من وزارة الداخلية، وهي شركة أمنية لديها مقار في دول مختلفة حول العالم من بينها اليمن، هذه الشركة لديها تصاريح من وزارة الداخلية ومن رئاسة مصلحة السواحل في صنعاء.

بعد الانتهاء من مهمة مرافقة السفينة الإماراتية، عاد الفريق من قناة السويس على متن قارب يمني تم استئجاره من قبل الشركة بموافقة خفر السواحل إضافة إلى الفريق الأمني، كان هناك أربعة من الطاقم الفيبر/ القارب، وهم: على أحمد مثنى قائد، من محافظة صنعاء جندي تابع لخفر السواحل، أحمد إبراهيم عبده مجري، من اللحية بمحافظة الحديدة، وهو مساعد الناخوذة يعمل في الصيد، سالم موسى عايش، وهو من ميدي محافظة حجة، والرابع عادل خلوفة، وهو من زبيد محافظة الحديدة.

أثناء العودة، اعترضتهم قوات خفر السواحل السعودية، واحتجزت السبعة المذكورين، الفريق الأمني وطاقم القارب، واحتجزتهم لفترة طويلة، دخلوا السجن، ومات عادل خلوفة من جراء التعذيب.

أدلى الرقيب زيد القادري بتفاصيل الواقعة لمنظمة سام، قال: «أثناء عودتنا من تنفيذ المهمة بعد أربعة أيام مع قارب يمني تم استئجاره من قبل الشركة بموافقة خفر السواحل، تفاجأنا بنفاذ الوقود بسبب الرياح وهيجان البحر، فقمنا بإشعار مندوب الشركة وقيادة خفر السواحل في

الحديدة، وقامت الشركة بإبلاغ قيادة التحالف الدولي لمكافحة القرصنة العالمية، وذلك لموافاة الجانب السعودي».

قامت الجهات اليمنية وقيادة قوات خفر السواحل بعمل نداء استغاثة بعد يومين، وأشعروا السلطات السعودية وحرس الحدود السعودي بمذكرة من قوات التحالف الدولي، فيها رقم الاحداثية حيث يتواجد القارب اليمني في المجرى الدولي أمام جيزان، وكذلك بلاغ عملياتي من قيادة خفر السواحل في الحديدة، تتابعت الأحداث بشكل رسمي، حيث قام حرس الحدود السعودي بإبلاغ قطاع جزيرة فرزان السعودية، وقام حرس الحدود بجزيرة فرزان بإنقاذ الفريق اليمني ونقل الفيبر/ الزورق الخاص به إلى الجزيرة.

قال القادري: «عند وصولنا إلى الجزيرة أخبرونا أن لديهم بلاغًا من اليمن ومن الشركة ومن قوات التحالف الدولي مضمونه أن يقوموا بإنقاذنا وتسليمنا إلى اليمن، وقالوا أيضا إن السلطات اليمنية أرسلت فيبر/الزورق لإنقاذنا لكنه لم يستطع الوصول بسبب الرياح، وقاموا بضيافتنا واستقبلونا أحسن استقبال، وكان هذا في البداية، حيث جلسنا ثلاث أيام في الضيافة مع أسلحتنا وهواتفنا».

في اليوم الثالث، حسب رواية زيد، قام الجانب السعودي بترميم الفيبر/الزورق والناخوذة، أشعرهم الجانب السعودي أنهم سيعودون إلى اليمن عند الصباح، لكنهم تفاجأوا عند الساعة الثانية بعد منتصف الليل بأخذهم للناخوذة، وكذلك أخذوا أفراد الزورق وعددهم أربعة، ثلاثة مواطنين عاديين وجندي يتبع خفر السواحل، ولم يبق غير الثلاثة الذين رافقوا السفينة الإماراتية إلى قناة السويس، وأكد زيد «جلسنا نسأل عنهم ـ الأربعة اليمنيون الذين أخذهم السعوديون ـ نسأل الجنود السعوديين في الجزيرة وهم يقولون لنا إنهم موجودون، ويتم التحقيق معهم، وكنا خلال هذه الفترة نتواصل مع الشركة وخفر السواحل اليمنية ونخبرهم بأوضاعنا، فكانوا يطمئنونا أنهم تلقوا وعوداً من الجانب السعودي بإعادتنا إلى اليمن».

تعذيبٌ حتى الموت

في اليوم السادس فوجئ زيد القادري ورفيقيه باستدعائهم إلى قطاع جزيرة فرزران السعودية، واستقبالهم من قبل مدير القطاع المقدم أبو عبد الله، الذي أخبرهم أن هناك إجراءات فحص أمنية عادية، وبعدها سيعودون إلى اليمن، يقول زيد: «بعد ذلك أخذونا إلى المستشفى ونحن مكلبشون، وقاموا بفحصنا وأعادونا إلى القطاع، وقالوا لنا إنهم سيذهبون بنا إلى التوجيه، أبلغونا أن هناك لجنة نزلت من الرياض للتحقيق معنا».

اللجنة المذكورة قابلت زيد ورفيقيه، وأبلغتهم أن أحد أصحابهم، اسمه عادل خلوفة، قد توفي. خلوفة صياد من زبيد محافظة الحديدة، وضمن طاقم الزورق، كانت الصدمة كبيرة، جعلت الرقيب زيد ورفيقيه يستفسرون عن سبب الوفاة، كون عادل كان بصحة جيدة، قالت لهم اللجنة إن الوفاة بسبب استخدام العنف معه من قبل أفراد حرس الحدود، وذكروا لهم أن صحيفة الوطن السعودية نشرت خبرا عن ذلك، لمنع قطاع حرس الحدود في جيزان من ضرب اليمنيين، كما ذكر لهم الجانب السعودي أن التحقيقات جارية في الموضوع.

كان الضرب الذي تلقاه عادل خلوفة، بسبب شك الحرس السعودي بأنه يعمل في التهريب، هذا ما ذكرته اللجنة السعودية التي نزلت من الرياض للتحقيق مع السبعة اليمنيين، لكنهم بعدما فحصوا الفيبر/ الزورق، لم يجدوا ما يدل على أنه يعمل في التهريب، ثم قاموا بتقديم اعتذار نيابة عن حرس الحدود، حسب تأكيدات زيد الذي أشار إلى أنه تم إجبار الصيادين من فرط التعذيب على توقيع اتهام بالمتاجرة بالحشيش اثناء التحقيق معهم بعد تهديدهم بأن يلقوا مصير زميلهم عادل خلوفة. وضع السعوديون جثة عادل في الثلاجة، ودفنوها في جيزان سنة 2017، وحسب قول زيد فإن أهل المتوفى لم يحضروا، والذي حضر هو رئيس الجالية اليمنية في جيزان واسمه عبده الشوخي.

نقل إلى سجن جديد

كانوا ستة أثناء نقلهم من جزيرة فرزان إلى جيزان السعودية، ستة أشخاص مع أسلحتهم وتلفوناتهم وجوازاتهم وفلوسهم، ستة يمنيين، الفريق الأمني وطاقم الزورق، أما السابع فقد مات تحت التعذيب. أثناء النقل، لاحظ زيد أن طاقم القارب تعرض لضرب مبرح، شاهد آثار ضرب وكدمات على وجوههم وفي ظهورهم، كما أبلغه طاقم الزورق بذلك.

قال زيد: «عند وصولنا إلى جيزان، أدخلونا سجن الشرطة العسكرية، قلنا لهم نحن عساكر يمنيون، وقالوا لنا إن هذا مكان مؤقت وبعدها سيتم ترحيلنا، بعد وصولنا أخذوا منا أسلحتنا، قالوا لنا: بعد ثلاثة أيام سيتم ترحيلكم إلى اليمن، لكن في اليوم الثاني تم استدعاؤنا وقالوا سيفحصوننا وسيبصمونا للتأكد هل نستخدم مخدرات أو غيره، وهل دخلنا السعودية من قبل».

كانت الفحوصات كلها سليمة وكذلك البصمات، لكن لم يقم الجانب السعودي بترحيلهم كما وعد بعد ثلاثة أيام، ما استدعى الستة اليمنين أن يستفسروا عن السبب، لم يجدوا إجابة غير المماطلة، يقول زيد: «ماطلوا من يوم ليوم، فجلسنا إلى الأسبوع الثاني والشهر الأول إلى الشهر الثالث وهكذا، وكنا نقول لهم نريد أن نتصل بأهلنا وهم يماطلونا، فجلسنا ثلاثة أشهر لم نستطع التواصل لا مع أهلنا ولا مع السفارة ولا مع الجالية، ولم نكن نعرف ما الذي يحدث في اليمن».

تهم ملفقة

بعد ثلاثة أشهر تفاجأ الستة المحتجزون، بإصدار قرارات ضدهم بالسجن ثلاثة أشهر من الشؤون القانونية للشرطة العسكرية في السعودية، بتهمة اختراق الحدود السعودية. رفض المحتجزون القرار، وفي اليوم الثاني تم استدعاؤهم إلى الشؤون القانونية، وسؤالهم عن سبب رفض القرار وعدم التوقيع عليه، أكد القادري: «قلنا لهم نحن ما اخترقنا الحدود. تأكد من الوثائق عندك، نحن في سفينة بالممر الدولي، والمذكرات معكم وأنتم من أنقذتمونا».

المحتجزون اليمنيون طلبوا إبلاغ السلطات اليمنية عن المتوفى، وطلبوا حضور السفير أو محام، كما أخبروهم أن دم اليمني لن يذهب هدراً، أشار زيد إلى «أن الفريق الأمني قام بمصارحة الشؤون القانونية للشرطة العسكرية في جيزان، بما تعرض له طاقم الزورق من تعذيب من صعق بالكهرباء، وبقائهم في المشفى لمدة ثلاث أيام فاقدين الوعي». بسبب تلك المصارحة كما يرى زيد أعادوهم إلى السجن مرة أخرى، ومنعوهم من الاتصال بأقاربهم أو التواصل مع السفارة، يقول القادري: «كنا نتصل بأهلنا بالسر من مساجين سعوديين بعد سبعة أشهر، حيث التقينا ضباطا وعساكر سعوديين وكان معهم هواتف أُدخلت بطريقة سرية فاتصلنا من هواتفهم». تعرض المحتجزون الستة لسوء المعاملة في السجن، ولم يُسمح لهم بالخروج إلى دورات المياه إلا وقت الصلاة، كما تعرضوا لمضايقات وكلام بذيء وسجون انفرادية دون إضاءة، وكانوا ينامون على الأرض دون فراش.

سجن المخدرات والسجن العام

بعد سبعة أشهر تم نقل المحتجزين إلى سجن خاص بالمخدرات في جيزان، ورفضت إدارة السجن استقبالهم، لعدم وجود معهم مخدرات أو قات، فأعادوهم إلى سجن الشرطة العسكرية مرة أخرى، وفي اليوم الثاني، أعادوا إرسالهم إلى سجن المخدرات وإقناع إدارة السجن باستلامهم، وفي هذا السجن تمكن المحتجزون من الاتصال بأقاربهم، وعرفوا أن الوضع سيء في صنعاء وأن الرئيس والحكومة معتقلون لدى مليشيا الحوثي، وفي اليوم الثاني أرسلوهم إلى الادعاء العام (النيابة).

في النيابة أبلغ الجنود السعوديون، المحتجزين اليمنيين، بأن المحقق أكد أنهم مظلومون وليس عليهم أي تهمة، ورغم ذلك إلا أنهم بقوا تقريبا شهرين في السجن، قبل أن تطلبهم النيابة مرة ثانية ويقابلهم الادعاء العام. يقول القادري: «سألنا أسئلة محددة حول السلاح والتصريح والذخيرة التي معنا، فأجبنا عليه، فقال خير، وقلنا له نريد أن نرجع اليمن فقال لنا إن الأمر بيد اللجنة التي نزلت إلينا من الرياض، ثم بقينا أسبوعا بعد ذلك، ونقلونا إلى السجن العام في جيزان».

في السجن العام، قابل المحتجزون الستة رئيس الجالية اليمنية في جيزان عبده الشوخي، واستمع إلى المشكلة وتفاصيلها، فقام بالاتصال مع إدارة السجن والتي بدورها أبلغته بأن المحتجزين متهمون بحيازتهم لسلاح، فأبلغه المحتجزون أن أسلحتهم مرخصة من وزارة الداخلية اليمنية، حينها قال لهم رئيس الجالية إنهم اخترقوا المياه السعودية، فردوا عليه بقانونية ما حدث وتأكيد المذكرات على ذلك.

قال زيد إنهم تظلموا أمام رئيس الجالية في جيزان، بسبب وضعهم في السجن بين المجرمين، والمعاملة السيئة التي يتلقونها، فقال لهم عبده الشوخي «أنتم في السعودية وليس في اليمن، ولا نقدر نعمل لكم شيئا» ، كما يؤكد زيد: «أدخلونا السجن، وإدارة السجن قامت بحلق رؤوس السجناء ونحن رفضنا أن نحلق، لكنهم أجبرونا واستخدموا ضدنا الأساليب القاسية وتلفظوا علينا بألفاظ بذيئة». ظل الستة المحتجزون قرابة السنتين في السجن العام بجيزان، ولم يكونوا يتواصلون مع أقاربهم إلا عبر مهاتفات سرية من أجهزة سجناء.

وبعد سنتين، أفرجت السعودية عن الفريق الأمني اليمني الذي رافق السفينة الإماراتية، أفرجت عن الرقيب في خفر السواحل زيد القادري، وأديب أحمد فضل يحيى، ضابط بحري، ونبراس عيدروس عبد الرحمن، ضابط بحري. كان الإفراج في شهر يونيو من العام 2018، الجهات السعودية لم تقم بإعادة ممتلكاتهم من أسلحة وجوازات وهواتف وأموال، والمقتنيات التي كانت بحوزتهم، يقول زيد: «خرجنا من منفذ الوديعة في آخر جمعة من رمضان من عام 2018، فوصلنا اليمن وكأننا مجهولون ومشردون والبلاد حالتها مأساوية».

وبعد ستة أشهر تقريباً، تم الافراج عن طاقم الفيبر/ الزورق الذي قدم لإنقاذ الفريق الأمني وهم: علي أحمد فايد مثنى، سالم موسى عايش، أحمد إبراهيم مقري، أما عادل خلوفة فقد مات تحت التعذيب، ودُفن في جيزان دون وجود أهله.

الخلفية القانونية

يتعرض الآلاف من اليمنيين للاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، حيث يحرم الضحايا من حقوقهم الأساسية منذ لحظة الاعتقال. حيث ينفذ الاعتقال دون مذكرة قضائية، ويحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، أي من دون السماح لهم بالتواصل مع عائلاتهم أو محاميهم، ويخضعون لفترات حبس احتياطي طويلة، يتعرضون خلالها للتعذيب لانتزاع الاعترافات منهم، ويعرضون على محاكم استثنائية تفتقر أو (حذف أو) للاستقلالية. تلجأ «جماعة الحوثي» في كثير من الأحيان إلى اعتقال ومحاكمة الأصوات المعارضة، كالمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والصحفيين والمتظاهرين السلميين؛ انتقاماً منهم لممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. كذلك، يقع الآلاف من المواطنين العاديين ضحايا الاحتجاز التعسفي عندما يحرمون من حقهم في المحاكمة العادلة.

أولاً: الاحتجاز التعسفي

بحسب فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، فإن الاحتجاز يُعد متعسفاً إذا لم تعرض السلطات أي سند قانوني سليم يبرر الحرمان من الحرية. والحرمان من الحرية ينجم عن ممارسة حقوق أو حريات محمية مثل حرية المعتقد أو حرية التعبير، أو حين تكون انتهاكات معايير المحاكمة العادلة الدولية واسعة، مما يعطي الحرمان من الحرية صفة التعسف.

تحظر المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الاعتقال التعسفي أو احتجاز الأفراد. وتنص المادة على أنه "لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه". كما يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه. ويجب تقديم الموقوف أو المعتقل بتهمة جنائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني. وينبغي مراعاة مصطلح "التعسفي" من حيث التناسب والملاءمة والمعقوليه. أما بالنسبة لقانونية الاحتجاز فيجب الأخذ بعين الاعتبار كل قانونيته بحسب القانون المحلي ولكن أيضا بموجب القانون الدولي.

و ينص الدستور اليمني على أن "تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم". ويحظر الدستور الاعتقالات والتفتيش والاحتجاز بخلاف من يتم القبض عليهم من الأشخاص متلبسين، أو بناء على أمر قضائي أو أمر من النيابة العامة. والدستور الذي يضم العناصر الأساسية لإجراءات العدالة الجنائية، يحدد أيضاً أنه "على النائب العام أن يوجه الاتهام إلى أي شخص يتم اعتقاله على ذمة جريمة خلال 24 ساعة"، وأن "القضاة وحدهم يحق لهم تمديد أمر القبض لما يتجاوز فترة الأيام السبعة الأولى". وينص قانون العقوبات اليمني أيضاً، على فرض "عقوبة السجن لفترة تصل لخمسة أعوام بحق المسؤولين الذين يحرمون الأشخاص من حرياتهم بالخطأ».

ثانيًا: الاختفاء القسري

تحظر الاتفاقية الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص أيضاً هذا الاختفاء كونه «جرماً خطيراً وبغيضاً ضد الكرامة المتأصلة في الجنس البشري»، وتذكر أنه «ينتهك العديد من حقوق الإنسان الأساسية، والتي لا يمكن المساس بها». وينصّ إعلان الأمم المتحدة بشأن الاختفاء القسري، الذي تم اعتماده بالإجماع، على أنّ الاختفاء القسري يشكّل انتهاكاً للحق في الاعتراف بالشخص أمام القانون، والحق في الحرية والأمن للشخص، والحق في عدم إخضاعه للتعذيب، والمعاملة أو العقوبة الأخرى القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة وعلى أنّه ينتهك الحق في الحياة أو يشكّل تهديداً خطيراً له.

تنص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر / كانون الأول 2006 ، على أن ممارسة الاختفاء القسري على نطاق واسع أو بشكل منهجي تشكل جريمة ضد الإنسانية. ويمنح عائلات الضحايا الحق في المطالبة بالتعويضات، وتنص الاتفاقية على الحق في عدم التعرض للاختفاء القسري، وكذلك حق أقارب الشخص المختفي في معرفة الحقيقة. وتتضمن عدة أحكام تتعلق بمنع هذه الجريمة والتحقيق فيها ومعاقبتها، وكذلك حقوق الضحايا وأقاربهم، والإبعاد غير المشروع للأطفال المولودين أثناء الأسر. وتنص الاتفاقية كذلك على التزام التعاون الدولي، سواء في قمع هذه الممارسة أو في التعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بالجريمة. تنشئ الاتفاقية لجنة معنية بالاختفاء القسري، تُكلف بمهام مهمة ومبتكرة للرصد والحماية على المستوى الدولي.

كما نصت المادة 5 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على: «تشكل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون».

النتائج

1. بناءً على الرصد والتوثيق الذي أجراه فريق البحث التابع لمنظمة «سام» مع بعض الضحايا أو ذويهم, وجدت بأن العديد من حالات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري حدثت في معسكرات الحد الجنوبي في المملكة العربية والسعودية وفي محافظات مثل المهرة وحضرموت، حيث استخدمت مرافق غير معروفة لإخفاء المعتقلين الذين تعتقلهم القوات السعودية، هذا الأمر ينطبق على الاحتجاز في سجن الطين الذي تشرف عليه قوات تتبع الحكومة اليمنية والقوات المسلحة السعودية، وكذلك ينطبق على معتقل مطار الغيضة الذي تشرف عليه القوات السعودية, ومعتقلات المخابرات السعودية في داخل المملكة العربية السعودية في منطقة جيزان.

2. يعتبر الاحتجاز التعسفي السمة الغالبة على مراكز الاعتقال والتي يتعرض فيها الأشخاص للحرمان من حقوق المحاكمة العادلة حيث يجرى الاحتجاز دون إجراءات قانونية، و دون توجيه اتهامات لفترات طويلة، أو عدم إمكانية الوصول إلى التمثيل القانوني، أو عدم الامتثال لأوامر الإفراج الصادرة عن المدّعين العامين والمسؤولين الحكوميّين في حالة عدم وجود أي تهم، أو حالات التأخير في تنفيذ أوامر الإفراج هذه. شهدت بعض الحالات الموثقة الاتجاه لسياسة الاعتقال التعسفي، يكون الاحتجاز تعسفيًا أيضًا لأن المعتقلين تم اعتقالهم واحتجازهم لأنهم عبّروا عن معارضتهم للسلطات المسيطرة.

3. الحكومة اليمنية ليس لديها إمكانية الوصول إلى المعتقلين ولا سلطة إطلاق سراحهم. احتُجز بعض الأسرى ما بين أربعة أشهر وسنتين ونصف دون توجيه تهم رسمية أو القيام بإجراءات قانونية في سجن الطين، وبعد ثلاث سنوات تم نقلهم إلى سجن المنورة، وتعد أحد أسباب اعتقال البعض: معارضتهم لسياسة الإمارات في اليمن أو اعتراضهم على تصرفات المجلس الانتقالي الجنوبي.

4. تعرض المحتجزون للتعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية، وإلى الإهانات اللفظية والجسدية، وغيرها من المعاملات الممنوعة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

التوصيات

من خلال ما استعراضه في التقرير الحالي توصي «سام» بما يلي:

- على المملكة العربية السعودية التوقف الفوري عن ممارساتها المنتهكة للحقوق الأساسية والقوانين الدولية بحق اليمنيين , واطلاق كافة المعتقلين المعتقلين على خلفيات سياسية او مطالبات حقوقية
- تطالب «سام» المملكة العربية السعودية باحالة كافة المتورطين في جرائم الاعتقالات التعسفية والاخفاء القسري , والتعذيب بحق اليمنيني في سجونها , او السجون التي تشرف عليها للمسألة الجنائية
- على المملكة العربية السعودية احترام السيادة اليمنية , بالاشراف على السجون القانونية والمساهمة بالتنسيق مع الحكومة اليمنية على عودة المؤسسات القضائى اللعمل وتطبيق القواعد ذات الصلة، وتغليب حقوق المدنيين على المطامع السياسية والإقتصادية.
- تحث «سام» مجلس الأمن على الاضطلاع بمهامه الموكلة إليه وأهمها حفظ الأمن والسلم الدوليين وحماية حقوق الإنسان في اليمن التي تنتهك منذ سنوات دون اتخاذ أي إجراء حقيقي يحمي تلك الحقوق أو يوقف آثار تلك الإنتهاكات.

تدعو سام فريق الخبراء البانزين لإدراج ملف المعتقلين اليمنين في السجون السعودية بسبب الحرب ضمن تقريرها السنوي

- تشكيل لجان تقصي حقائق وبحث لمعرفة أماكن الاعتقال السرية التي تتم فيها غالبية الانتهاكات والوقوف على آثارها الممتدة وتقديم المشرفين عليها للمحاسبة الدولية.
- تدعو «سام» المدعية العامة للمحكمة الجنائية لدراسة ملف الحالة اليمنية وبدء التحقيقات الأولية تمهيداً لملاحقة مرتكبي جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية للمحاكمة الجنائية نظيرًا لما ارتكبوه من جرائم.

يمنيون في سجون السعودية

تقرير يرصد اعتقال يمنيين وإخفاءهم وتعذيبهم بشكل مباشر داخل المملكة أو في اليمن بإشراف سعودي

سام
للحقوق والحريات